معدّ

أبعد من الإسمنت

BEYOND CEMENT

نحو رؤية تنموية بديلة لشكا وبلدات الطوق

TOWARDS AN ALTERNATIVE VISION FOR CHEKKA AND SURROUNDING TOWNS

Chekka – Heri Seafront
شاطئ الهري – شكّا

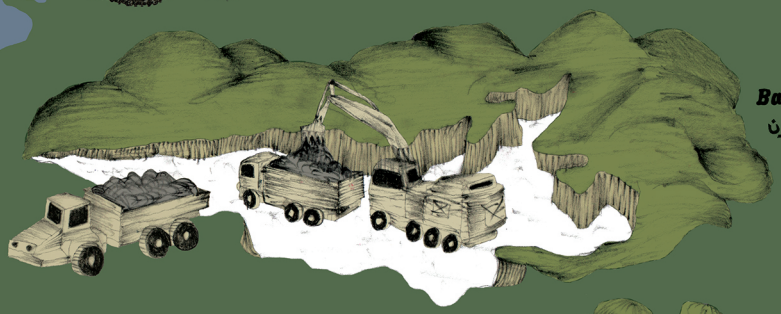

Badbhoun Quarry
مقلع بدبهون

Koura's Agricultural Middle Plain
سهل الكورة الأوسط

المسابقة من تنظيم «استوديو أشغال عامة»
بالتعاون مع نقابة المهندسين في بيروت وطرابلس
وتحت رعاية إتحاد بلديات الكورة

THE COMPETITION IS ORGANIZED BY PUBLIC WORKS STUDIO
IN COLLABORATION WITH
THE ORDER OF ENGINEERS IN BEIRUT AND TRIPOLI
& UNDER THE PATRONAGE OF KOURA MUNICIPALITIES UNION

التسجيل في المسابقة بين ١٦ أيلول و١٥ تشرين الأول ٢٠١٩

REGISTRATION FOR THE COMPETITION IS OPEN BETWEEN SEPTEMBER 16 AND OCTOBER 15 2019

BEYONDCEMENT.ORG

١.المقدمة

١.١. لمحة عامة

١.٢. شكّا وبلدات الطوق: فهم التحديات

١.٣. المسابقة: دعوة مفتوحة لإطلاق رؤى بديلة

- المبادئ التوجيهية للمسابقة
- أهداف المسابقة

٢.ثلاثة مواقع، رؤية واحدة

٢.١.تصدٍّعات واستمراريات: العلاقات بين المواقع

٢.٢.الموقع أ: المنطقة الساحلية لشكّا – الهري

- فهم الموقع
- الإشكالية الحالية
- الأطراف المعنية

٢.٣.الموقع ب: مقلع بدبهون

- فهم الموقع
- الإشكالية الحالية
- الأطراف المعنية

٢.٤.الموقع ت: سهل الكورة الأوسط الزراعي

- فهم الموقع
- الإشكالية الحالية
- الأطراف المعنية

٣.متطلبات وشروط المسابقة

٣.١. البنية ومشاورات لجنة التحكيم

٣.١.١.الجهة المنظّمة للمسابقة وداعميها

٣.١.٢.نوع المسابقة

٣.١.٣.الأهلية

٣.١.٤.لجنة التحكيم

٣.١.٥.الجائزة

٣.١.٦.معايير التقييم

٣.١.٧.الإطار الزمني

٣.٢. متطلبات التسليم

٣.٢.١.لائحة بالنواتج المطلوبة

٣.٢.٢.إرشادات إضافية وتفصيلية

٣.٣. الشروط والأحكام

٣.٣.١.اللغة الرسمية

٣.٣.٢.المجهولية

٣.٣.٣.التواصل

٣.٣.٤.الحفاظ على السرّية

٣.٣.٥.ملكيّة المشاريع المشارِكة
٣.٣.٦.تأليف وأصالة المشاريع المشارِكة
٣.٣.٧.المعرض والنشر والترويج
٣.٣.٨.الموعد النهائي للتسليم
٣.٣.٩.التغيّرات التي قد تطرأ على المسابقة
٣.٣.١٠.طريقة التعامل مع النواتج
٣.٣.١١.بند التعويض

الملحقات

بالإضافة إلى الملاحق المشار إليها في النص أعلاه، يتضمن ما يلي مواد أخرى ينصح المشاركين بالاطلاع عليها لأنها توفر معلومات مهمة متعلقة بالمواقع المحددة والمسابقة ككل.

1.الخرائط
1.1.خرائط الأساس
1.2.التصاميم التوجيهية
1.3.رسم الخرائط
1.4.الرسوم البيانية
2.التوليفات
3.المقالات
4.الوثائق
5.الدراسات
6.الكتب
7.الصور
8.اتفاقية لجنة التحكيم

١. المقدمة

١.١. لمحة عامة

من يلتفت اليوم إلى بلدات شكا والكورة - وبخاصةٍ ما يسمّى ببلدات الطوق[١] - لا يحتاج إلى الكثير ليفهم أنها باتت مثالًا قاتلًا لما تولّده السياسات العامة وسوء التخطيط في لبنان.

في ذاكرة سكان الكورة، منطقتهم هي "الكورة الخضراء"، يحدّها شمالًا وادي قاديشا وجنوبًا نهر الجوز الذي يفصل ساحلها الطبيعي عن قضاء البترون، بالإضافة إلى نهرَي العصفور والجرادة حيث تمتد على ضفافهما الهضاب الخضراء وأراضي الزيتون والعنب والتين وغيرها. تعوم بلدات الكورة على مياهٍ جوفيةٍ مصدرها تنورين تُعتبر من أبرز خزّانات الثروة المائية في لبنان، وتشمل واجهةً بحريةً ازدهر على طولها صيد الأسماك واستخراج الملح والنشاطات البحرية المختلفة. وجّهت هذه الخصائص البيئية شكل النشاطات الاقتصادية التي تتناسب معها، وذلك قبل أن يتحوّل شاطئ الكورة وأراضيه الداخلية إلى منطقةٍ صناعيةٍ تنتشر فيها المعامل والشركات والمقالع بشكلٍ يوصف غالبًا بأنه عشوائي وغير منظم.

في العام 1931، وعلى ساحل بلدتَي شكا والهري، تم إنشاء أوّل معملٍ لصناعة الإسمنت في لبنان: «شركة الترابة اللبنانية». وبعد حوالي عقدَين على بدء أعمالها، تم إنشاء معملٍ آخر لصناعة الإسمنت - على الساحل الشكّاوي أيضًا - تابع لـ«شركة الترابة الوطنية». في ذلك الوقت، لم يكن هناك وزارة تصميم ولا قانون للتنظيم المدني ولا أنظمة لاستخدامات الأراضي لأيٍّ من بلدات شكا أو تلك المحيطة بها، ولا حتى على الصعيد الوطني. توسّعت أعمال شركتي الترابة من دون رادعٍ متجاهلةً المعايير البيئية والصحية، وذلك عبر عددٍ من الممارسات التي أجازتها الدولة اللبنانية وسمحت بها[٢].

وحدث ذلك كله في ظل سياساتٍ وطنيةٍ أسهمت بشكلٍ كبيرٍ بنجاحها وتطوّرها: ففي العام ١٩٩٤ منعت الحكومة اللبنانية استيراد الإسمنت من الأسواق الخارجية، مما أدى إلى زيادة سعر الطن مرارًا، وذلك تحت غطاءٍ ودعمٍ سياسي مستمرّين. كما ترافق افتتاح معامل الإسمنت في شكا مع بدء عمليات استخراج المواد الأوّلية من البلدات المجاورة. انتشرت المقالع غير المرخصة في بلدات الكورة، مما أدى إلى تدهورٍ سريعٍ في البيئة وصحة الناس وسبل العيش التي سبقت توسّعها. وكان شراء الأراضي عاملًا أساسيًا في انفلاش الشركات وسيطرتها على مصير وموارد المنطقة، مستفيدةً من الحرمان والتهميش الاقتصادي اللذين كانت تعاني منهما القرى الصغيرة.

إنّ أقل ما يقال عن التحوّل الذي جرى في بنية المنطقة هو أنه كان شاملًا ومدمرًا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. لم تتمكن الصناعات من أن تكون بديلًا مستدامًا للزراعة والنشاط البحري كمصدرَين أساسيّين للدخل. لذا، مع مرور الزمن، أصبحت الخيارات المُتاحة للمنطقة وسكانها محدودة جدًا، لا سيّما البلدات المحيطة بالمعامل، مما دفع بأهالي المنطقة إلى تسميتها "بلدات الطوق"، وهو مصطلح يُستخدم عادةً لفصل مكانٍ ما عن محيطه ومحاصرته من كافة الجهات من قِبل جهةٍ معادية[٣].

بهدف التصدّي لهذه التحوّلات ورفع الأضرار التي تسببت بها، أطلقت المجموعات الأهلية والجمعيات البيئية في شكا والكورة حراكًا بارزًا منذ سنوات التسعينات، مثيرةً موضوع التلوّث الصادر عن المعامل. وقد نشرت بعض تلك الجمعيات دراساتٍ تحدّد الأضرار البيئية المباشرة الناجمة عن انبعاثات شركتي الإسمنت ومقالعها، من تلويثٍ للهواء والمياه الجوفية والبحر والتربة، وما يستتبع ذلك من أضرارٍ على صحة الإنسان والنبات. مؤخرًا، تفاقمت وتيرة التحركات وشملت كتابة العرائض وتنفيذ الاعتصامات وتقديم الشكاوى لدى الوزارات المعنية والدعاوى القضائية لدى المحاكم المختصة وتنظيم الندوات والوقفات الاحتجاجية. وشمل الحراك شرائح اجتماعية متنوعة، بالإضافة إلى بعض المجالس البلدية، وصولًا إلى اتحاد بلديات الكورة الذي تبنى معركة إقفال المقالع غير القانونية التابعة للشركات.

في هذا السياق، ودعمًا لجهود المجتمع الأهلي والحراك القائم، يُطلق "استوديو أشغال عامة" بالتعاون مع "نقابة المهندسين في بيروت" وتحت رعاية "اتحاد بلديات الكورة" مسابقةً مفتوحةً لحصد حلولٍ بديلةٍ ودامجةٍ لمشكلة البيئة والاقتصاد المحلي

والعمران في شكا وبلدات الطوق. تتوجه المسابقة لأصحاب وصاحبات المهن المتخصصة والمؤسسات الأكاديمية الضليعين/ات في التخطيط العمراني والبيئي والزراعي، بالإضافة إلى ذوي وذوات الخبرة في التصميم والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسات العامة، وتدعوهم/ن للعمل معًا وتوظيف خبراتهم/ن وخلفياتهم/ن المتعددة من أجل التقدم بمقترحاتٍ ورؤى تتجاوب مع مبادئ التنمية المحلية والمشاكل البيئية وهواجس السكان في كلٍ من شكا والهري وكفريا وبدبهون وكفرحزير وأميون وبشمزين وفيع وبطرام. ونأمل لتلك المقترحات أن تغدو نقطة انطلاقٍ لنقاشاتٍ قادرةٍ على تشكيل تحالفاتٍ واسعة النطاق للمناصرة من أجل بيئةٍ غير إقصائيةٍ وملائمةٍ للعيش، ورؤيةٍ تنمويةٍ تحكمها مبادئ العدالة الاجتماعية بدلًا من المصالح الاقتصادية المحدودة.

١.٢. شكا وبلدات الطوق: فهم التحديات

لطالما ارتبطت الرؤية الوطنية للتنمية الاقتصادية في لبنان ارتباطًا وثيقًا بقطاع البناء، وقد أدّى التركيز على الأرض كمصدرٍ للربح وجمع الثروات إلى تدمير سُبل العيش وعلاقة الناس بالبيئة المحيطة بها. ونرى هذا التوجه متجسدًا في خطط تصنيف الأراضي التي لا تزال تُوضع من دون إشراك السكان والأشخاص المتأثّرين بها. على هذا النحو، يظل التخطيط أداةً للأقوياء، يستبعد القضايا الملحّة ويستثني فئاتٍ اجتماعية واسعة.
في شكا وبلدات الطوق، يتفرّع من هذا السياق عددٌ من الإشكاليات الرئيسة التي ينبغي التطرّق إليها. فما هي التحدّيات التي تواجه هذه المنطقة؟

أولًا: طغيان قطاعٍ اقتصادي على ما سواه
بدل أن تفرض خصائص الكورة البيئية شكل النشاطات الاقتصادية التي تتناسب معها، جرى العكس تمامًا؛ إذ تعرّضت العديد من القطاعات المنتجة الراسخة (لاسيما الزراعة وصيد الأسماك والسياحة الداخلية) للخطر، وكذلك صحة الناس وحياتهم، بحجة التنمية وفرص العمل التي تجلبها صناعة الإسمنت. ومع تدهور قطاعَي الزراعة وصيد الأسماك في لبنان عمومًا، أصبحت المنطقة تعاني الإفقار والبطالة. ويعتمد اقتصادها اليوم إلى حدٍّ كبيرٍ على المغتربين الذين هاجروا على دفعات؛ الأولى في خلال عشرينات القرن الماضي (إلى البرازيل والأرجنتين) والثانية في خلال الحرب الأهلية (إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا) والثالثة في خلال التسعينات إلى الخليج طلبًا للعمل.

ثانيًا: التخطيط المُدني المجتزأ
إنّ التفكير في التنمية في لبنان يتمّ دومًا على نطاقٍ جغرافي/ سياسي ضيقٍ وبشكلٍ غير متكامل، وقلّما يأخذ بالاعتبار الخيارات المُتاحة خارج البلدة أو المنطقة أو القضاء، ما يؤدّي حتمًا إلى السماح بإقامة نشاطاتٍ متناقضةٍ في البقعة الجغرافية عينها. في شكا وعددٍ من بلدات الكورة، نلاحظ وجود "ترقيع" في التصنيفات التي لا تكون بالضرورة منطقيةً أو متجانسة، إذ صُنّفت أجزاءٌ من تلك البلدات "منطقة صناعية" بشكلٍ عشوائي - وكأنّ أمرًا واقعًا قد فُرض – ومن دون وجود مناطق عازلة أو انتقالية تفصل على نحوٍ كافٍ بينها وبين المناطق السكنية أو الخضراء. ورغم أنّ "الخطة الشاملة لترتيب الأراضي" الصادرة عام ٢٠٠٩ كانت مناسبةً لإعادة الطابع الوطني للسياسات العامة، فإنّ تمادي الإدارات العامة في الخروج مرارًا عن المبادئ التي أرساها ذلك المرسوم أدّى إلى تناقضاتٍ ومساوئ تؤثّر مباشرةً في حياة الناس.

ثالثًا: عدم تطبيق القوانين
تعاني منطقة الكورة من عدم مراعاة القوانين وتدنّي نسبة تطبيقها جرّاء تواطؤ قوًى سياسية وإداراتٍ عامة عدة، فالكسارات والمقالع القائمة هناك تعمل بالقوة خلافًا للقانون ومن دون الحصول على أي ترخيصٍ رسمي. من ناحيةٍ أخرى، تتموضع مقالع شركتي الإسمنت في مواقع تتعارض مع توجيهات كل من "المخطط التوجيهي للكسارات والمقالع" (٢٠٠٢) وتوصيات

"الخطة الشاملة لترتيب الأراضي" (٢٠٠٩) على حدّ سواء. بشكلٍ عام - على الصعيد الوطني - ارتفع عدد المقالع في لبنان بين عامَي ١٩٩٦و٢٠٠٥ من ٧١١ إلى ١٢٧٨، وتوجد النسبة الأكبر منها في غاباتٍ وأراضٍ خصبةٍ وفي الأحراش والمناطق العشبية وداخل المناطق المدينية، بشكلٍ يتناقض مع الأطر القانونية القائمة.

رابعًا: سطوة شركتي الإسمنت على شرائح اجتماعية معينة

في السابق، استطاعت شركتا الإسمنت تحسين الاقتصاد في المنطقة عبر توظيف عددٍ من السكان وشراء الأراضي على نطاقٍ واسع، مما أدى إلى تغاضي المجتمع المحلي عن الأضرار التي تسببت بها أعمال الشركتين والتي لم تكن في البداية كبيرةً أو ملحوظة. لكن في خلال السنوات العشرين الأخيرة ومع ازدياد عمليات المكننة، تقلص عدد الموظفين في الشركتين، ما أدى إلى تراجع دورهما الاقتصادي في المجتمعات المحلية، فاستعاضتا عن ذلك الدور بتمويل بعض البلديات والمشاريع والنوادي والمؤسسات المحلية. إلّا أنّ ذلك أدى إلى بروز نقمةٍ شعبيةٍ عارمةٍ أدت إلى مقاطعة النوادي والمؤسسات والنشاطات المدعومة من الشركتين، ما دفعها إلى رفض أي مساهمةٍ أو تمويلٍ منهما حفاظًا على استمراريتها. وما يزيد الوضع تعقيدًا هو السياق المحلي الإداري، إذ تقع غالبية البلدات المتضررة ضمن نطاق قضاء الكورة، بينما يقع مقر الشركتين في بلدتي شكا والهري ضمن قضاء البترون.

خامسًا: التدهور البيئي والصحي

تسببت انبعاثات شركتي الإسمنت ومقالعهما بأضرارٍ بيئيةٍ مباشرةٍ من تلويثٍ للهواء والمياه الجوفية والبحر والتربة. فمن ناحيةٍ، تستخدم الشركتان مادة البتروكوك التي تتسرّب منها غازاتٌ سامةٌ تنبعث في الجو وتمتزج بالرطوبة، ثم تتفاعل مع مياه الأمطار لتولّد محلولًا حامضًا يغيّر خصائص التربة وتركيبتها ويهدد صلاحيتها للزراعة. كما أنّ الغبار الذي يصدر عن المقالع والمعامل وانبعاثات مداخن الأفران يزيد من إمكانية الإصابة بالسرطان الذي يبلغ في شكا والكورة نسبته الأعلى في لبنان. كل هذا يطرح علامات استفهام عدة بشأن تشغيل الفلاتر وفعاليتها، كما بشأن الوقود والمواد الأولية المستعملة في الأفران. وتستهلك الشركتان آلاف الأمتار المكعبة من المياه الجوفية والنهرية يوميًا، وهي نسبةٌ مرتفعة جدًا. أما من ناحية تلوث البحر، فيتم تخزين مادة البتروكوك على شاطئ البحر مباشرة، حيث تكون عرضةً لأن تحملها الأمواج العاتية لدى هبوب العواصف، كما أن حبيباتها الصغيرة تتدحرج لدى هبوب الهواء البحري لتصبّ في المياه. كذلك يتسبب صبّ النفايات السائلة من الشركتين مباشرةً في البحر بتدمير البيئة البحرية ومعها مهنة الصيد.

١.٣. المسابقة: دعوة مفتوحة لطرح رؤى بديلة

تشير كلّ التحديات المذكورة أعلاه إلى ضرورة إعادة النظر في الأنماط السائدة في مفهوم التنمية واستخدام الأراضي والتنظيم المؤسّسي الذي تخضع له، بالإضافة إلى السياق السياسي الذي يتطلّب مستوًى جديدًا ومبدعًا للتصدّي له. إذًا، تمثّل المسابقة دعوةً مفتوحةً للمخططين/ات، والمصممين/ات، وعلماء وعالمات البيئة، والزراعيين/ات، والاقتصاديين/ات وغيرهم/ن، لصياغة إطارٍ للتدخل من شأنه الاستجابة لمفهوم التنمية المستدامة وحاجات الناس الآنيّة وضرورات الإنماء المستدام من فرص عملٍ واقتصاد محلي، من دون المساومة على الصحة والبيئة والموارد الاقتصادية المحلية.

تطرح المسابقة العمل على ثلاثة مواقع مهمة إنمائيًا للمنطقة، وجدنا فيها قابليةً لتدخّلات مكمِّلة بعضها لبعض. تدعونا هذه الحالات جميعًا، مهنيين/ات ومواطنين/ات معنيين/ات مهتمين/ات بالتقاطعات البيئية المستدامة وبالعدالة الاجتماعية، إلى التفكر في الأسئلة التالية:

١- سهل الكورة الأوسط: تعرّض السهل الزراعي للحفر من قبل شركات الإسمنت من سنوات الستينات حتى الثمانينات بغرض استخراج مادة الأرجيل (الطين)، ما أوقع أضرارًا جسيمةً في التربة وأشجار الزيتون. كيف يمكننا إعادة تأهيل هذا السهل الزراعي والحُفَر المتروكة وتطويره وإعادة إنتاجيته الزراعية إلى سابق عهدها، وإعادة تعريف دور هذا الموقع وإنتاجيته في المنطقة وصلته الاقتصادية بالأجيال الحالية والقادمة من سكان الكورة؟

٢- شاطئ شكا والهري: تعرّضت المنطقة الساحلية والشاطئ في شكا والهري إلى آثارٍ سلبيةٍ نتيجة التلوث الحاصل وانتشار الصناعات والتعدّيات على الأملاك العامة البحرية. كيف يمكننا أن نبني على المزايا التنافسية للواجهة البحرية لتوفير بديلٍ اقتصادي وتنموي مستدامٍ للنموذج الصناعي الحالي (وخاصة الإسمنت) والنماذج الأخرى التي تعتمد عليه، مع الحدّ من آثاره البيئية السلبية؟

٣- المقلع الممتد على نطاق بلدات شكا وبدبهون وكفرحزير: على مدى سنوات، توسّع مقلعين غير قانونيّين في المنطقة مع تجاهلٍ تامٍ لاعتبارات البيئة والصحة والمناظر الطبيعية. من خلال اتّخاذ المقلع التابع لمعمل السبع كمثال، ما هي سيناريوهات التدخّل التي يمكن أن تحدّ من انتشار المقالع وتأثيرها وتطرح مساراتٍ لإعادة تأهيلها على أساس العدالة الاجتماعية والبيئية والاستدامة الاقتصادية؟

على المشاركين/ات العمل على أحد هذه المواقع الثلاثة والتوصّل إلى رؤًى بديلة تنتج حلولًا مبتكرةً ومراعِيةً للجميع ومستدامةً بيئيًا، وذلك على ثلاثة مستويات:

- إرساء رؤيةٍ استراتيجيةٍ للمنطقة ككلٍ تحكمها مبادئ التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بدلًا من المصالح الاقتصادية المحدودة؛
- تطوير تصميمٍ أو مشروعٍ أو تصوّرٍ لأحد المواقع للحدّ من الأضرار التي تعرّض لها وتعزيز إمكانياته؛
- وضع خطةٍ إعلانيةٍ أو تصميم حملةٍ ترويجيةٍ للمشروع المقترح لتغدو بحدّ ذاتها مادةً بصريَّة مطلبيةً ذات قدرةٍ تأثيريةٍ على المدى القصير.

المبادئ التوجيهية للمسابقة

- الانطلاق من مبدأ التنمية المستدامة بحسب تعريفها في الأهداف العالمية للأمم المتحدة SDGs؛
- إرساء الشمولية والاستدامة في وضع الرؤى مع مراعاة الخطة الشاملة لتنظيم الأراضي اللبنانية؛
- الحفاظ على المكوّنات البيئية والملامح الطبيعية للمواقع؛
- إيجاد حلولٍ اقتصاديةٍ تساهم في تنمية شرائح متعددة من السكان، بحيث تُصان مصالح كافة الجهات والفئات الاجتماعية؛
- رفع الضرر وإعادة الاعتبار للمحيط وترسيخ الحق بالعيش الكريم في المنطقة، مع الأخذ بالاعتبار الآثار المعنوية والصحية والاجتماعية التي تعرضت لها فئاتٌ عديدةٌ من جرّاء أعمال الصناعات في المنطقة؛
- تعزيز الإرث المحلي والتراث الثقافي للمنطقة؛
- تعزيز المعالم الطبيعية الحالية؛
- مراعاة السياق الحالي وتعزيز اتصال المواقع بمحيطها مع أخذ النطاق الإنساني بالاعتبار.

أهداف المسابقة

- أن تغدو المقترحات نقطة انطلاقٍ لنقاشٍ عامٍ بشأن التنمية ومفهومنا لها، بالاستناد إلى خصوصية شكا والكورة كنموذجٍ يجب تفاديه لجهة طغيان قطاعٍ اقتصادي على ما سواه.
- وضع رؤًى مستقبلية للمواقع الثلاثة تضمن بقاءها جزءًا من حياة جميع سكان المنطقة وإعادة تأهيل دورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- إيجاد حلولٍ مستدامةٍ متعددة التخصصات للحدّ من الأضرار البيئية والصحية والاقتصادية الناتجة عن قطاع الإسمنت.
- دعم جهود المجتمع الأهلي والحراك القائم، وتشكيل مجموعة عملٍ محليةٍ قادرةٍ على الضغط نحو تنفيذ المشاريع الفائزة.
- إشراك المهنيين/ات في قضيةٍ وطنيةٍ لا تقتصر على السياق المحلي، وذلك من خلال دعوتهم/ن للمساهمة في المسابقة من أجل تعزيز حسّ الانخراط في الشأن العام.
- توعية المسؤولين والجهات الحكومية بإمكانيات التنمية البديلة والترويج للحلول الشاملة التي تضع البيئة والعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة في واجهة السياسات العامة.

---

[١] تشمل: شكا والهري وأنفه وكفريا وبدبهون وكفرحزير وأميون وبشمزين وفيع وبطرام.

[٢] مثل الحصول على ترخيص نقل الترابة في عام 1956 (خلافًا لأحكام مرسوم 1938)، وإشغال أملاك عامة بحرية (خلافًا لقانون 1925 الذي حدّد الأملاك العامة)، وتأسيس مكتب جمركي ومرافئ مستقلة للتصدير (1967)، واستثمار نهر الجوز ونبع الجرادي وحرمان السكان منهما.

[٣] سياسيًا يُستخدم مصطلح دول الطَّوْق للإشارة إلى مجموعة الدول التي تحيط بإسرائيل (مصر وسورية ولبنان والأردن وفلسطين).

٢. ثلاثة مواقع، رؤية واحدة

٢.١. تصدُّعات واستمراريات: العلاقات بين المواقع

تعرّف المسابقة نطاقها الجغرافي من خلال ثلاثة مواقع رئيسة تشكّل مساحةً متعدّدة القطاعات تمتدّ من بلدتَي أميون وبشمزّين غربًا (قضاء الكورة)، وصولًا إلى بلدتَي شكّا والهري الساحليّتين (قضاء البترون). [الملحقات: 1.4.1. خريطة المواقع/ 7.4 بانوراما شكّا الهري وبلدات الطوق/ 1.4.14 صورة جوية تاريخية للكورة 1956/ 1.4.15 صورة جوية تاريخية للكورة 1962] الموقع أ: **شاطئ شكّا والهري**؛ الموقع ب: مقلع بدبهون؛ الموقع ت: سهل الكورة الأوسط الزراعي.

وعلى الرغم من كونهما مسلوختَين إداريًا عن مناطقهما الداخلية، تعتبر المسابقة بلدتَي شكّا والهري الساحليّتين جزءًا من مشهدٍ طبيعي واحدٍ متواصلٍ مورفولوجيًا، يمتدّ من مرتفعات وسهول الكورة نزولًا نحو البحر. [الملحقات: 1.4.9 خريطة الأقضية وبلدات الكورة/ 3.7 شكّا المسلوخة عن الكورة إداريًا: قاتلة أم مقتولة؟]

حُدّدت الأقطاب الثلاثة لهذا المحيط الجغرافي كمواقع استراتيجية للتدخل، إذ تحمل جميعها آثارًا سلبيةً ملموسةً ناجمةً عن صناعة الإسمنت في المنطقة، كما تختزن في الوقت عينه ميزاتٍ تنافسية تشكّل فرصًا فريدةً لتصوّر وتحقيق بدائل تنموية شاملة ومستدامة.

ترتبط المواقع بعضها ببعضٍ بطرقٍ مختلفة.

جغرافيًا، هي شبه متلاصقةٍ، إذ تبعد بعضها عن بعض أقل من كيلومترَين.

وكما ورد في المقدمة، إن وجود معملَي الإسمنت على الساحل يرتبط في حدّ ذاته مباشرةً بتوفّر المواد الأولية واستخراجها من المناطق الداخلية.

إن معمل ترابة السبع الموجود في منطقة شكّا – الهري الصناعية في الموقع أ، يرتبط اليوم فعليًا وتشغيليًا بمقلع بدبهون في الموقع ب، حيث يُستخرج الحجر الجيري ويُنقل إلى المعمل عن طريق حزامٍ ناقلٍ معلّقٍ فوق أوتوستراد الشمال. أما سهل الكورة الأوسط الزراعي (الموقع ت) فسبق أن كان في وضعٍ شبيهٍ لوضع الموقع ب، إذ كانت تخضع أجزاءٌ واسعةٌ من أرضه لأنشطة استخراج التربة على يد شركات الإسمنت منذ ستينات وحتى أواسط ثمانينات القرن الماضي. ونظرًا لعدم تأهيل الموقع حتى اليوم، ما زالت حفر استخراج الصلصال وحالة الزراعة في السهل شاهدة على الضرر الناجم عن الفشل في معالجة التحديات الاقتصادية والبيئية على مستوى المنطقة، وعلى نحوٍ يتجاوز المبادرات الفردية والحدود البلدية. ويقدّم هذا الواقع لمحةً عن مستقبل الموقع ب إذا ما توقّف عمل المقلع من دون أن يتمّ تأهيل الموقع.

[الملحق: 1.4.11 خريطة انتشار مرض عين الطاووس].

ومن ناحيةٍ أخرى، ينتقل التلوّث الناجم عن مختلف مراحل إنتاج الإسمنت من موقعٍ إلى آخر عبر الهواء والمياه والتربة، ما يربط فعليًا بين تلك المواقع الثلاثة على المستوى الإيكولوجي: فالمادة الملوّثة ترتحلُ من المقلع إلى السهل، ومن الساحل إلى الداخل، كما يتسبّب الغبار والمطر الحمضي بضررٍ كبيرٍ للمحاصيل والتربة والمياه التي تصبّ في البحر في نهاية المطاف.

إن الترابط بين تلك المواقع على مختلف الصّعد يضعها ضمن نظامٍ إيكولوجي واحد. لذا، على أيّ مقترح مشروعٍ لأيٍ من المواقع أن يدخل ضمن رؤيةٍ أوسع تتضمّن ثلاثتها، بحيث تتضح على مستوى المنطقة العلاقاتُ والتفاعلات الناتجةُ عن المشروع. بالإضافة إلى ذلك، تترك الإيكولوجيا السّامة لصناعة الإسمنت آثارًا تتجاوز النطاق الجغرافي للمسابقة. ويمكن اعتبار المواقع الثلاثة نقاطًا مركزيةً يمكن لأي تدخلٍ أن ينطلق منها ليتجاوز سياقها المباشر، فيؤثر في المنطقة على نطاقٍ أوسع.

[الملحق: 3.5 المفكرة القانونية عدد 58 الكورة]

٢.٢. الموقع أ: شاطئ شكّا والهري

يمكن للميزات التنافسية للمنطقة الساحلية أن توفّر أساسًا لتقديم بديلٍ تنموي واقتصادي مستدام للنموذج الصناعي الحالي (ولاسيما صناعة الإسمنت) والمعتمدين عليه، وتقليص الآثار البيئية السلبية في الوقت عينه.

- **فهم الموقع**

تحديد الموقع

في منتصف الطريق بيت راس الشقعة وشبه جزيرة أنفه، على بعد نحو ٨٠ كيلومترًا شمال العاصمة بيروت، يقع الموقع المؤلف بشكلٍ رئيسٍ من الشريط الساحلي لشكّا والهري، وهما بلدتان متجاورتان إداريًا تقعان ضمن نطاق قضاء البترون لكن لطالما اعتُبرتا جزءًا من ساحل الكورة الطبيعي.

[الملحقات: 1.4.16 صورة جوية للمنطقة الساحلية 2018 / 1.4.15 صورة جوية للمنطقة الساحلية 1962/ 1.4.14 صورة جوية للمنطقة الساحلية 1956/ 1.4.9 خريطة الأقضية وبلدات الكورة/ 3.7 شكّا المسلوخة عن الكورة إداريًا: قاتلة أم مقتولة؟]

تمتدّ الحدود الإدارية لشكّا والهري من البحر حتى حدود مرتفعات الكورة شرقًا حيث تقع قرًى مثل زكرون، وبدبهون، وبرغون، وكفرحزير وكفريا.

[الملحقات: 1.4.21الخريطة العقارية لشكّا، 1.4.22الخريطة العقارية للهري].

ويمرّ في البلدتَين أوتوستراد الشمال والطريق الساحلية القديمة وسكة الحديد المهجورة التي كانت تربط بين بيروت وطرابلس، ويمكن الوصول إليهما بسهولةٍ عن طريق مدخلَيهما الرئيسَين على أوتوستراد بيروت – طرابلس، أو عبر طرقات قضاء الكورة في المرتفعات الشرقية المجاورة، وتحديدًا أوتوستراد كفرحزير – أميون. قبل ثلاثينات القرن الماضي، كانت الهري وشكّا تعتمدان على الزراعة والأنشطة البحرية كصيد الأسماك واستخراج الملح. وظلّ الاقتصاد المحلّي يتمتع بإنتاجيةٍ عاليةٍ إلى أن أُسّس معملٌ خاصّ لصناعة الإسمنت على ساحل الهري عام 1931، تلاه إنشاء معملٍ آخر على ساحل شكّا عام 1953. [الملحقات: 3.1 تحوّل أرض الكورة من موردٍ خصبٍ إلى مادة أولية لشركات الإسمنت/ 2.4 سبُل العيش وفرص العمل]. وبمرور الزمن، شهد الموقع تحولاتٍ عديدة، لاسيما نتيجة تكاثر الأنشطة الصناعية والتعدّيات المتكررة على ملكه البحري العام على يد مرافق سياحيةٍ كالمسابح والمنتجعات. بالتزامن مع ذلك، عانى الموقع تقلصًا في الأراضي الزراعية وتوسعًا في المناطق السكنية المدينية بالقرب من المعامل. [الملحقات: 1.2.8 استخدامات بعض الأراضي على ساحل شكّا - الهري/ 1.2.6 تطور المنطقة الساحلية 1956 – 2018 / 1.4.23 خريطة عامّة - شكّا/الهري - بدبهون / 1.4.24 خريطة طوبوغرافية - شكّا/الهري - بدبهون].

في عام ٢٠١٦، بلغ عدد سكان الهري ١٠٠١ وعدد الناخبين المسجّلين فيها ٩٦٩، بينما بلغ عدد سكان شكّا ٧٠٠٠ وعدد الناخبين المسجّلين فيها ٥٠٠٠.

وحتى في ظل هذه الكثافة السكانية الواضحة بالقرب من منطقةٍ صناعيةٍ بالغة النشاط، لم يُنجَز تقييمٌ دوريٌ للمخاطر الصحية في شكّا ومحيطها، لكن القياسات الميدانية السابقة، معطوفةً على الاحتجاجات الشعبية والتغطية الإعلامية، اقترحت وجود ارتباطٍ بارزٍ بين انبعاثات معامل الإسمنت وانتشار التأثيرات المضرّة بالصحة في المنطقة.

اليوم، تصرّح شركات الإسمنت في الهري وشكّا عن امتلاكها أجهزة تحكم جُسيمية عالية الفعالية، لكن العمل الفعلي للفلاتر مشكوكٌ فيه وفقًا للسكان المحتجّين الذين يقولون أن دخاناً داكناً وكثيفاً ينبعث من بعض المداخن بشكلٍ متكرِّر، وغالباً خلال اللّيل. وإلى جانب تلوّث الهواء والمياه الذي يُساهم فيه أيضًا معمل "إترنيت" المهجور لصناعة الأسبستوس في شكّا، تقوّض الأنشطة الصناعية في المنطقة مختلف المكوّنات البيئية كالتربة والنبات والحيوانات.

[الملحقات: 2.2 حالة الشاطئ: لمحة عامة عن التلوّث والصحة/ 3.9 الهري جارة هولسيم، قصة حزينة في بلدٍ يتخلى عن ناسه/ 7.1 صور المنطقة الساحلية].

تاريخ التخطيط

قبل عام ١٩٩٧، لحظ التصميم التوجيهي العام للشواطئ الشمالية اللبنانية، الصادر بموجب مرسوم رقم ٣٣٦٢ عام ١٩٧٢، وجودَ معملَين للإسمنت: الترابة الوطنية – السبع في شكّا وهولسيم في الهري، وحدّد مناطق صناعية في كلٍ من شكّا والهري وأنفه.

وعيّن التصميم التوجيهي الصناعات من دون تحديد أي مناطق انتقالية كافية تفصلها عن المناطق السكنية أو الخضراء. كما كان التصميم جزئيًا، أي أنه غطّى الجزء الساحلي من البلدات حصرًا، هاملًا علاقة ذلك الجزء بمحيطه. بالتالي، لم يحدّ التصميم من توسّع المناطق السكنية على مقربةٍ من المناطق الصناعية، كما لم يلحظ العلاقة بين الأنشطة الصناعية الملوِّثة والصحة العامة، أو الأراضي الزراعية الواسعة والاقتصاد.

وفي عام ١٩٩٦، صدر المرسوم ٨٠١٠ الذي سعى إلى حل مشكلة التعارض القائم بين استخدامات الأراضي، مقترحًا معايير تنظيمية للصناعات، وطارحًا إنشاء مناطق عازلة للحدّ من التوسّع المديني على مقربةٍ من تلك الصناعات. لكن هذا التصميم التوجيهي – وهو الوحيد الذي يلحظ خصوصيّة شكّا ومحيطها – أُضعِف لاحقًا بفعل تعديلَين أُدخِلا إليه (المرسومان ٢٠٠٧\٧١٦ و٢٠١٦\٤٥٩٨) استفاد منهما بشكلٍ رئيسٍ أصحاب الأراضي الصناعية، وتحديدًا شركتا الإسمنت المذكورتان أعلاه. وإلى جانب المجاوَرة بين استخداماتٍ متعارضةٍ للأراضي، وسّعت تلك التعديلات المنطقة الصناعية وألغت تنظيماتٍ كانت تهدف إلى تنويع التصنيفات الصناعية.

[الملحقات: 2.3 حالة الشاطئ: لمحة عامة عن تنظيم وتصنيف الأراضي/ 1.1.1 التصاميم التوجيهية الصادرة لبلدتَي شكّا والهري]

السياق الجغرافي الأوسع

أنشئ الساحل اللبناني قانونيًا كمُلكٍ عامٍ متصلٍ بموجب القرار رقم ١٤٤ الصادر عن المفوّض السامي عام ١٩٢٥. وعلى الرغم من الانتهاكات المتكرّرة للقرار بفعل التعدّيات الخاصة، ما زال الساحل بواقعه نظاماً إيكولوجياً واحداً يتجلّى عبر أشكالٍ مختلفةٍ من التلوّث المتبادل بين المدن الساحلية اللبنانية نتيجة المخلّفات الصناعية والمنزلية. فقد ثبُت، على سبيل المثال، أن معمل سلعاتا للكيماويات يؤثّر سلبًا في نوعية المياه على طول ساحل البترون وصولًا إلى شواطئ شكّا. [الملحق: 5.6 سلعاتا: تأثير الفوسفوجيبس وغيره من المخلّفات السائلة على الميوفونا في منطقة البترون الساحلية (2008)].

بناءً عليه، وعلى الرغم من أن الموقع أ يشكّل خليجًا بارزًا تحدّه من الشمال أنفه ومن الجنوب رأس الشقعة، وهي حاجزٌ طبيعي، فإنّه ما زال جزءاً من الشاطئ الأكبر المتصل بعضه ببعض، ولا يمكن التعامل معه كموقعٍ معزول. وتقرّ الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية بالقيمة الاستثنائية لهذا الجزء من الساحل اللبناني، وهي خطّةٌ أُنجزَت عام 2005 وصدرت كمرسوم عام 2009. وتقترح الخطة خلق محميةٍ طبيعيةٍ تهدف إلى فرض "حمايةٍ صارمةٍ لموقع ومنحدرات رأس الشقعة". [الملحق: 1.4.13 الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية].

ينبغي على أيّ مخططٍ للتدخّل في ساحل شكّا والهري أن يلحظ وجود ذلك المعلم الطبيعي والديني الخلّاب، كما يجب أن يأخذ في الحسبان مجاوَرة الموقع لأنفه، حيث طواحين الهواء، والملّاحات، ومرافئ الصيادين وغيرها من المعالم التاريخية والدينية الرازحة تحت تهديد الخصخصة الآخذة بقضم الساحل على نحوٍ متزايد.

وتجدر الإشارة إلى أن حالة الساحل ترتبط مباشرةً بتوسّع المقالع في البلدات المجاورة مثل بدبهون وكفرحزير، كما بأنشطة استخراج الصلصال من سهل الكورة الزراعي تاريخيًا. بالإضافة إلى ذلك، تقتات معامل الإسمنت الساحلية على المواد الأولية المستخرَجة من المناطق الداخلية. إنّ مستقبل ساحل شكّا والهري يرتبط في نهاية المطاف بمستقبل موقع بدبهون، كما أن أيّ تقليصٍ في الانبعاثات الصناعية على الساحل يمكنه تحسين نوعية التربة والمياه في السهل الزراعي.

- **الإشكالية الحالية**

يحدّد ملخص حالة شكّا – الهري عددًا من المسائل التي تؤثّر في الموقع والتي لا بد من معالجتها في المقترحات، وتتضمّن:

مسائل التخطيط
يُحدّد التصميم التوجيهي الصادر بموجب مرسوم رقم 716/2007 تنظيمات التخطيط وتصنيف الأراضي في المنطقة الصناعية في كلٍ من شكّا والهري. أما الأجزاء المتبقية من بلدة شكّا، فتخضع للتصميم التوجيهي الصادر بموجب مرسوم رقم 4598/2016، بينما تظلّ الهري منظمة جزئياًكما ذكرنا سابقًا، يعاني الموقع من تعارض استخدامات الأراضي، إذ لم تتضمّن التصاميم التوجيهية أي مناطق عازلة، بالإضافة إلى تفلّت التوسّع المديني بالقرب من المنطقة الصناعية.

ويُتوقع من المشاركين/ات في المسابقة إعادة التفكير في استخدامات الأراضي وإطار عمل التخطيط الحالي للبلدتَين بغرض الحدّ من تأثير المنطقة الصناعية في البيئة، ولاسيما في الحياة البحرية والصحة والزراعة. وتوفّر التدخلات في هذا الموقع فرصةً لإعادة التفكير في المخططات والتنظيمات الصناعية كجزءٍ من استراتيجية تخطيطٍ أكثر شمولية ، ترتكز على تفاعلاتٍ مستدامةٍ ومتعدّدة القطاعات يمكنها حفظ الموارد والممارسات القائمة وتحسينها.
[الملحق: 1.2.13 خريطة تصنيف الأراضي الحالية في شكّا والهري].

اعتماد الاقتصاد المحلّي على شركتَي الإسمنت
في ردٍ على سجلّهما الإشكالي والنظرة السلبية السائدة لدى المجتمع المحلّي تجاه شركتَي الإسمنت، وضعت الشركتان سياسةً مؤسَّسية للمسؤولية الاجتماعية تدعم السلطات المحلّية (بلديات الهري وشكّا وغيرهما من البلدات المتضرّرة) من خلال تمويل مشاريع البُنى التحتية ورعاية الأنشطة المجتمعية (المهرجانات المحلّية، المخيّمات الصيفية، إلخ.). كذلك تذهب الهبات التي تقدّمها هولسيم والترابة الوطنية لدعم الأندية الرياضية المحلّية، وتعاونيات الصيادين، والمدارس المحلّية والبرامج البيئية، ما يؤشر إلى اعتماد عددٍ من الأنشطة على تمويل الشركتَين في ظلّ غياب الدعم الحكومي.
[الملحق: 2.1 لمحة عامة عن عدد عمال الشركات وعيّنة عن المشاريع والنشاطات المُموّلة من قبل شركتَي الإسمنت في البلدات المتضرّرة].

بالإضافة إلى ذلك، توظّف الشركتان عددًا بارزًا من سكان شكّا والهري، وتمثّل صناعة الإسمنت مصدر الدخل الرئيس لهؤلاء. وبات العمل في الشركتَين فرصةً مرغوبةً جدًا بالنسبة للصيادين والمزارعين والخرّيجين الجدد في شكّا والهري، إذ يوفّر رواتب ثابتة وضمانًا اجتماعيًا ومساعداتٍ مالية. [الملحق: 2.4 سُبُل العيش وفرص العمل].

وبما أن المعيشة باتت محصورةً إلى حدٍ كبيرٍ بالصناعات، بالإضافة إلى بعض المرافق التجارية والترفيهية، على المشارِكين/ات في المسابقة التفكير في طرقٍ لتحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي في الموقع عبر اقتراح نموذجٍ اقتصادي أكثر توازنًا واستدامة، يرتكز على الميزات التنافسية لشكّا والهري كبدائل للنموذج الحالي القائم بشكلٍ رئيسٍ على صناعة الإسمنت والاستثمار في المقالع.

العمليات الصناعية (العمل على هذه المسألة اختياري)
بمرور السنين، أنشأت شركتا الإسمنت في شكّا والهري خطوط إنتاجٍ جديدةً واستبدلت المعدّات القديمة بغرض زيادة الإنتاج. وتزعم الشركتان أنهما تستثمران سنويًا في تحسين الأداء البيئي للمعامل ومعالجة الآثار البيئية السلبية الناجمة

عن التشغيل. (يمكن مراجعة الموقعَين الإلكترونيّين للشركتَين: التربة الوطنية، هولسيم لبنان). [الملحق: 3.4 تقرير عالمي عن صناعة الإسمنت في لبنان (2016)].
لكن كما ذُكر سابقًا، يشكّك السكان المحلّيون في مدى فعالية أجهزة وفلاتر التحكّم الجُسيمية، ويتهمون الشركتَين بانتهاك القانون اللبناني 444 لحماية البيئة. [الملحق: 4.10 قانون حماية البيئة].

لذا، نحثّ المشارِكين/ات في المسابقة على اقتراح معايير تنظيميةٍ وإعادة النظر في أغراض وعمليات الإنتاج في شركتَي الإسمنت، إذا ما كان الأمر ممكنًا، وكذلك التفكير في تقنياتٍ أو أجهزةٍ جديدةٍ بديلةٍ تحدّ من الأضرار البيئية الناجمة عن الانبعاثات، وفي طرقٍ مستدامةٍ لتشغيل المقالع وإدارة عملها. ويمكن لمقترحات المشاريع أن تتضمّن توصياتٍ للسياسة الصناعية الوطنية.

- **الأطراف المعنية**

تحدّد المسابقة الأطراف المعنية في الموقع أ على النحو التالي:

<u>صانعو القرار:</u>

- السلطات الحكومية: وزارة الصناعة، وزارة البيئة، وزارة الصحة، إلخ.
- شركتا الإسمنت: التربة الوطنية وهولسيم (المدراء، أعضاء مجلس الإدارة، مالكو الحصص، إلخ.).
- المجالس البلدية: بلدية شكّا (ولجنتها البيئية) وبلدية الهري.
- الجهات المستقلّة: مجلس إنماء شكّا، إلخ.
- الأحزاب السياسية المحلّية.

<u>الفئات الهشّة والمتضرّرة:</u>

- متعهّدو وموظّفو المعامل
- الجماعات القاطنة أو العاملة في منطقة تشغيل المعامل (شكّا والهري والبلدات المجاورة المتضرّرة).
- الصيادون وتعاونيات الصيادين في شكّا والهري والبلدات المجاورة (أنفه، إلخ.)
- أصحاب المحال والمطاعم في شكّا والهري وزبائنهم.
- أصحاب المنتجعات في شكّا والهري وزبائنهم,
- المنظمات غير الحكومية والأندية الرياضية المحلّية.

[الملحقات: 1.3.2 خريطة علاقات الأطراف المعنية بقطاع الإسمنت/ 3.6 حراكات أهل الكورة دفاعًا عنها وعنهم].

٢.٣. الموقع ب: مقلع بدبهون

يمكن لسيناريوهات التدخل في مقلع بدبهون أن تستخدم أدواتٍ عدّة لتقليص انفلاش المقلع وآثاره، واقتراح طرق لإعادة تأهيله على أسس العدالة الاجتماعية والبيئية والاستدامة الاقتصادية. ويمكن للمقترحات أن تشكّل نماذج استراتيجية لمعالجة مواقع المقالع المشابهة، كما يمكنها أن تطرح أدواتٍ لمقاومة التهديدات البيئية التي تواجه بلداتٍ أخرى غير خاضعةٍ للتخطيط وذات كثافةٍ سكانيةٍ منخفضة.

- **فهم الموقع**

<u>تحديد الموقع</u>

المكوّن الرئيس في الموقع هو مقلع الحجر الجيري الذي يمتدّ على مساحة ١٠٥٧١٥٩ مترٍ مربعٍ كانت فيما مضى تستخدم للزراعة البعلية. [الملحقات: 1.4.17 بدبهون - صورة جوية 2017/ 1.2.1 استخدامات الأراضي سابقًا في المقلع وجواره]. تحدّ الموقع من جهة الجنوب الحدود البلدية الفاصلة بين شكّا وكفرحزير وأوتوستراد كفرحزير – أميون السريع، وهو طريقٌ تجاريٌ وشريانٌ أساسيٌ يربط المناطق الساحلية بالكورة الداخلية وغيرها من المناطق الهامة كالأرز

وإهدن. أما من جهة الشمال، فيحدّ المقلع ما تبقّى من أراضي بدبهون البرّية والمزروعة، بالإضافة إلى وسط بلدة بدبهون الذي يضمّ أقلّ من ثلاثين منزلًا، وبضعة محالٍ تجارية، ومسجدًا وجبّانة. [الملحق: 1.2.9 استخدامات بعض الأراضي في مقلع بدبهون وحوله / 1.4.23 خريطة عامّة - شكّا/الهري - بدبهون / 1.4.24 خريطة طوبوغرافية - شكّا/الهري - بدبهون]

اليوم، يسيطر مقلع بدبهون على ربع مساحة البلدة (٤٤٨٢٦٣٣ م٢)، وتمتلك شركة الترابة الوطنية (السبع) معظم الأراضي حول المقلع (٨٨,٥ ٪)، كما تمتلك معمل الإسمنت الواقع على ساحل شكّا، والذي يرتبط بالمقلع عن طريق حزام ناقل. ومقابل كل ثلاثة أمتارٍ مربعةٍ من الأملاك الخاصة في البلدة، تمتلك الشركة أكثر من مترٍ مربعٍ واحد، وقد قامتْ بحفر جزءٍ من تلك الأراضي فقط حتى الآن.[الملحق: 1.2.2 ملكية العقارات في مقلع بدبهون ومحيطه].

ليس لبدبهون بلدية، كما تمتاز بكثافةٍ سكانيةٍ منخفضة: فعام ٢٠٠٢، بلغ عدد سكان البلدة ٢٦٨، بينهم ١٢٠ ناخبًا مسجلًا. أما إداريًا، فتقع البلدة تحت وصاية مختارها وقائمقام الكورة.

<u>توليفة تاريخ التخطيط والضرر البيئي</u>

تاريخيًا، كانت بدبهون مهمَّشة وغير خاضعةٍ للتخطيط، ولم تصِلها خدمات الحكومة حتى ستينات القرن الماضي. لذا، وقعت البلدة ضحيةً للاستغلال المتواصل على يد شركة الترابة الوطنية التي نجحت في الالتفاف على تنظيمات التخطيط المديني وغيرها من العقبات القانونية الكثيرة. وعلى امتداد السنين، عانت بدبهون من غبار المقلع واستنزاف مواردها المائية وتدمير منازلها. وجرى كل ذلك بفعل قرارٍ غير مسبوقٍ أصدره مجلس الوزراء عام ١٩٩٧ أعلن بموجبه اعتماد وتخصيص وتصنيف بلدة بدبهون بكاملها كمنطقةٍ مخصَّصة للمقالع التي تغذّي معامل الإسمنت لمدّة عشر سنوات، مُدّدت لاحقًا سنتَين إضافيّتين. لكن الضرر البيئي الناجم عن ذلك لم ينحصر بالحدود الإدارية لبدبهون، بل امتدّ ليطال البلدات المجاورة مثل كفرحزير، وشكّا، وفيع، وعفصديق، وبشمزّين، وبرغون وأميون.

اليوم، ليس من تصميم توجيهي ساري المفعول في بدبهون، إذ يعود التصميم الأخير للبلدة إلى عام ٢٠١١، وقد صدر بموجب قرار عن المجلس الأعلى للتنظيم المُدني. وفي شباط ٢٠١٦، أبطِل العمل بالتصميم التوجيهي على إثر شكوًى تقدّمت بها شركة الترابة الوطنية أمام مجلس شورى الدولة، بعد أن أدركت أن الخطة ستعيق توسيع عملياتها.

الملحقات

3.1 تحوّل أرض الكورة من مورد خصب إلى مادة أولية لشركات الإسمنت
1.2.5 الخريطة الإجمالية لتصنيفات الأراضي الحالية في شكّا وجوارها الكوراني
1.1.2.ب خريطة تصنيف الأراضي في بدبهون وفق القرار 18/2011
1.1.2.أ التصاميم التوجيهية الصادرة لبلدة بدبهون.
4.4 قرار مجلس شورى الدولة الإعدادي الخاص ببدبهون رقم 2015:348-2016 شركة الترابة الوطنية vs الدولة - وزارة الأشغال العامة
1.3.3 جدول زمني لتوسع عمل شركات الإسمنت.

<u>التصميم التوجيهي الوطني للمقالع</u>

يمثّل التصميم التوجيهي الوطني للمقالع الإطارَ القانوني الأكبر الذي يحكم الموقع، وقد صدر بموجب مرسوم 2366/2009، ويحدّد المناطق المناسبة لإنشاء مقالع على الأراضي اللبنانية. [الملحق: 4.7 مرسوم ومخطط تنظيم المقالع 2009] لكن الموقع يتناقض على نحوٍ صارخٍ مع كافة الأحكام الواردة في المرسوم وفي التصميم التوجيهي، إذ يقع خارج المناطق المُحدّدة والمسموح بإنشاء مقالع ضمنها. من جهةٍ أخرى، المناطق الواردة في المرسوم والمسموح بإنشاء مقالع ضمنها تتعارض نفسها مع الدراسة المُعدّة للخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، ما يدفع إلى التشكيك في كفاءة خريطة المرسوم ككل. [الملحق: 3.2 أن نقرأ خريطة المقالع في لبنان]

فعليًا، لا يعمل المقلع بموجب أيّ ترخيص صالح. في بداية آذار ٢٠١٩، أصدرت وزيرة الداخلية والبلديات ريّا الحسن قرارًا بإيقاف أعمال جميع المقالع غير المرخّص لها، فتوقّفت أعمال مقلع بدبهون لبضعة أسابيع إلى أن أصدر مجلس الوزراء تمديدًا لمدّة ثلاثة أشهرٍ للسماح لوزارة البيئة بوضع سياسةٍ جديدةٍ للمقالع تتضمّن أحكامًا لمعالجة مسألة المقالع الحالية ذات الأوضاع القانونية المختلفة. [الملحق: 4.3 وزارة البيئة - مسودة سياسة وطنية للمقالع 2019] لم يصادق مجلس الوزراء بعد على تلك السياسة، بينما تستمر المقالع غير المرخّص لها بالعمل على كافة الأراضي اللبنانية. لكن هذه السياسة تمثّل فرصةً لإعادة التفكير في العلاقة بين أعمال المقالع والسياسات الاقتصادية، وفي الاقتصادات العقارية

المحلّية والمناطقية، وفي غياب التخطيط في ٨٥٪ من الأراضي اللبنانية، كما في تنظيمات التخطيط المديني التي تولّد تمدينًا منفلشاً وانتشارًا لمشاريع الردم على البحر على طول الساحل اللبناني. [الملحق: 3.3 المديرية العامة للتنظيم المُدني: عبثية الممارسة ما بين الخطة الشاملة والتصاميم التوجيهية والاستثناءات والقرارات]

السياق الجغرافي الأوسع
على بعد بضعة كيلومتراتٍ من مقلع التراب الوطنية في بدبهون، يقوم مقلع هولسيم الذي يمتدّ على منطقةٍ مصنفةٍ سكنيةً في بلدة كفرحزير المجاورة، ويتصل بمعمل هولسيم للإسمنت على ساحل الهري. [الملحقان: 1.2.12 انفلاش مقلع كفرحزير/ 1.2.11 انفلاش مقلع بدبهون] ولطالما كانت قدرة المقالع على التوسّع بحرِّية في المناطق الداخلية شرطًا أساسيًا لازدهار المعامل على الساحل. ويترك المقلعان والمعملان المرتبطان بهما آثارًا كارثيةً على نوعية التربة والمياه والهواء، ما يتسبّب بتدهور مستوى الصحة والزراعة والتنمية في المنطقة. وبالطبع، لا يخفى الأثر المرئي الذي يتركه المقلعان على المشهد الطبيعي. [الملحق: 7.2 صور مقلع بدبهون]
بناءً على ذلك، ينبغي بمقترحات المشاريع الخاصة بالموقع ب أن تعيد تقييم وتعريف العلاقة بين معمل الإسمنت والمقلع، كما بين الساحل والداخل والسهل.

- **الإشكالية الحالية**

اليوم، تأوي بدبهون مَن ليس أمامهم خياراتٍ أخرى، أو من يعملون لاستعادة بلدتهم وحماية ما تبقّى من أرضها بدعم من البلدات المجاورة التي تعاني بدورها الآثار السلبية لصناعة الإسمنت. وبالإضافة إلى الرؤية الاستراتيجية الكلّية للمنطقة، تدعو المسابقة إلى تدخلاتٍ متعدّدة الاختصاصات والنطاقات من أجل معالجة المسائل التالية الخاصة بالموقع:

التخطيط وملكيّة الأراضي
ما هي الأدوات القانونية والاقتصادية والتخطيطية التي يمكن استخدامها للحدّ من احتكار الأرض ضمن رؤيةٍ سياقيةٍ مرتبطةٍ بحاجات السكان وتطلّعاتهم؟ ينبغي بالمقترحات الخاصة بالموقع ب أن تعالج العلاقة المساحيّة بين المقلع والبلدة من خلال تقديم خططٍ أولية للحدّ من توسّع المقلع وآثاره على البلدة ومحيطها. كما يجدر بالمقترحات أن تدرك أن ملكية غالبية الأراضي في المقلع وحوله تعود إلى شركة التراب الوطنية – السبع، وبالتالي أن تطرح أدواتِ وآلياتِ تخطيطٍ تهدف إلى استعادة الموقع بما يضمن المصلحة العامة.

إعادة تأهيل المقلع والاستدامة الاقتصادية
كيف يمكن للمقلع المُعاد تأهيله أن يعيد تعريف إنتاجيّته عن طريق احتضان بديلٍ اقتصادي مستدام يفيد البلدة والسياق الأوسع؟ إن المورفولوجيا الفريدة للموقع وعلاقته بمحيطه تستدعي تطوير مقترحاتٍ تصميميةٍ تبني على الميزات التنافسية للموقع، وتضع خططًا لإعادة التأهيل ترتكز على مبادئ العدالة الاجتماعية والبيئية والاستدامة الاقتصادية.

إمكانية التكرار ووضع سياسةٍ على مستوى البلاد:
كيف يمكن لخطط التدخّل في بدبهون أن تقدّم نموذجًا قابلًا للنسخ والتكرار في أماكن أخرى؟ وكيف يمكنها المساهمة في تطوير مقاربةٍ ذات نطاقٍ أوسع لمواقع المقالع؟ ينبغي بالمقترحات أن تلحظ مسألة قرب مقلع كفرحزير من مقلع بدبهون وأوجه الشبه بينهما، وتحديد المقاربات التي يمكن تكرارها أو نسخها على نطاقاتٍ مختلفة. كذلك نحثّ المشاركين/ات على التفكّر وتقديم الاقتراحات بشأن سياسة المقالع على مستوى البلاد. وتشكّل حالة بدبهون فرصةً للتفكير في تكتيكات مقاومة الظلم البيئي الحاصل في بلداتٍ أخرى غير خاضعةٍ للتخطيط وذات كثافةٍ سكانيةٍ منخفضة، لاسيما تلك التي ليس لها مجلسٌ بلدي يمثّلها إداريًا. [الملحقان: 1.4.12 خريطة البلدات غير التابعة لبلديات/ 4.6 أرشيف - ملصق – زكرون]

الملحقات:
5.8 الآثار البيئية للمقالع على الموارد الطبيعية في لبنان

5.7 دراسة إعادة الغطاء النباتي وحصاد المياه في المقالع المهجورة في لبنان
5.10 استخدام الأدوات الاقتصادية لضبط تكاثر المقالع
4.2 إنتاج شركة الترابة الوطنية الحالي والمتوقع

- **الأطراف المعنية**

تحدّد المسابقة الأطراف المعنية في الموقع ب على النحو التالي:

صانعو القرار

- السلطات الوطنية: مجلس الوزراء، وزارة البيئة
- السلطات المحلّية: قائمقام الكورة، قائمقام البترون، اتحاد بلديات الكورة، مديرية التخطيط المُدني في الكورة، مختار بدبهون
- الجهات المستقلّة: مجلس إنماء الكورة
- الترابة الوطنية – السبع
- الأحزاب السياسية المحلّية
- متعهّدو النقل
- أصحاب الأراضي الملاصقة للمقلع*
- عمّال المقلع*

الفئات المتضرّرة

- سكان بدبهون
- سكان البلدات المجاورة (عفصديق، شكّا، كفرحزير، برغون، فيع، أميون، بشمزّين)
- أصحاب الأراضي الزراعية في بدبهون والبلدات المجاورة
- القطاع التجاري على طول أوتوستراد كفرحزير – أميون
- أصحاب الأراضي الملاصقة للمقلع أو الواقعة بالقرب منه*
- عمّال المقلع*

[الملحقات: 1.3.2 خريطة علاقات الأطراف المعنية بقطاع الإسمنت/ 3.6 حراكات أهل الكورة دفاعًا عنها وعنهم].

ملحقات أخرى خاصة بالموقع ب:

1.4.3 برغون - خرائط عقارية
1.4.2 بدبهون - الخريطة العقارية
1.2.3 سنوات شراء العقارات في مقلع بدبهون ومحيطه
1.3.1 عملية ترخيص المقالع
1.2.7 مقارنة مواقع المقالع ومرسوم تنظيمها بتوصيات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي
1.4.13 خرائط الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية

٢.٤. سهل الكورة الأوسط الزراعي

يُتوقع من التدخل المُقترح أن يعمل ضمن استراتيجيةٍ كلّية بناءً على نماذج مستدامةٍ لإعادة التأهيل. وينبغي بالسيناريوهات المعدّة لهذه المنطقة أن تعالج حفر استخراج الصلصال المهملة، وأن تستجيب للتحديات الزراعية الأكبر على النطاقَين المحلّي والوطني. كيف تمكن إعادة تعريف السهل بناءً على التحدّيات التي تهدّد سلامته وإنتاجيته وعلاقته بالأجيال الحالية والآتية من سكان الكورة؟

- **فهم الموقع**

<u>تعريف الموقع</u>

يمتدّ السهل الزراعي من أميون جنوبًا حتى طرابلس شمالًا، وهو أحد أكبر السهول الداخلية المتصلة في البلاد، وقد صنّفته الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية (٢٠٠٩) ثروة زراعية ذات أهميةٍ وطنية. [الملحق: 1.4.13 خرائط الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية]. ويقع السهل في قضاء الكورة ويحتضن ٢٠٪ من شجر الزيتون في لبنان. وفي عام ١٩٦٥، بدأ معمل ترابة لبنان باستخراج الصلصال الأحمر من سهل الكورة الزراعي الأوسط بهدف إنتاج الإسمنت باستخدام ما كان يُسمّى وقتذاك بالعملية الرطبة.

واستمر استخراج التراب حتى عام ١٩٨٤، ما خلّف حفرًا يصل عمقها إلى ٢٥ مترًا مفرغةً كليًا من الرمال، وأدّى إلى تضرّر الأراضي في بلدات أميون وبشمزّين وبطرام. وأوقفت عمليات الاستخراج بالقوة بعد مقاومةٍ شرسةٍ من الأهالي وبدعمٍ من الأحزاب السياسية. [الملحق. 4.5 أرشيف - ملصق – السهل]. لكن تلك الحفر الواسعة والعميقة لم تخضع قط لإعادة التأهيل، ما تسبّب بتبِعات كارثيةٍ على الزراعة في سهل الكورة الأوسط والأراضي المحيطة به. وبمرور السنين، تحوّلت تلك الحفر إلى مستنقعات، ما زاد من درجة الرطوبة في السهل بكامله وفاقم من انتشار المرض الفطري "عين الطاووس" (Spilocaea Oleaginea) الذي يصيب شجر الزيتون حتى على بعد أربعة كيلومتراتٍ عن مكان الحفر.

لأغراض المسابقة، حُدّد موقع السهل وفقًا لأكثر البلدات تضرُّرا حيث لا تزال الحفر تشكّل خطرًا على السكان وتهديدًا لازدهار الزراعة في السهل. [الملحق: 7.3 صور سهل الكورة الأوسط/ 1.4.18 صورة جوية لسهل الكورة الأوسط 2017].

ملحق 2.5 خصائص السهل وأنواع الزراعات[A1]

<u>الأنشطة الزراعية في السهل</u>

تاريخيًا، عمل مالكو الأراضي ومزارعو عكار في السهل مقابل الحصول على الزيت، كما كان توزيع المحصول المتبقّي يعتمد بشكلٍ رئيسٍ على العلاقات الشخصية أو على التجار الذين أشرفوا على نقل الزيت وتخزينه في مستوعباتٍ كبيرةٍ في الطواحين. وعلى الرغم من إمكانات صناعة الزيتون التي أخذت تكبر منذ الخمسينات، لم تُستثمر أيّ جهودٍ لتحديث الإنتاج واستغلاله. بدلًا من ذلك، بدأ بعض الوسطاء الموكّلين من قبل معامل الإسمنت في أواسط الستينات - وكانوا إما من زغرتا أو من الكورة - بشراء أراضي المزارعين أو تراب الصلصال مباشرةً في حال أبدى المزارعون ترددًا في بيع أراضيهم.

ويزعم الأهالي أن ذلك أدّى إلى اقتلاع مئتَي ألف شجرة زيتونٍ من أصل مليونَي شجرة في السهل. واستحدثت شركتا الإسمنت في أميون وحدها حفرةً بمساحة مليون م٢ وسط الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها تسعة ملايين م٢. كذلك انتشرت حفرٌ أصغر حجمًا في كلٍ من بشمزّين وبطرام وكفرحزير، يبلغ مجموع مساحتها مليونَي م٢.

تسبّبت هذه الحفر بتغييرٍ جذريٍ في موئل السهل الزراعي، فالرطوبة المترافقة مع الغبار المنبعث من المقالع والمعامل المجاورة على الساحل أثّرت في إنتاجية ما تبقّى من شجر الزيتون. وفي الصيف، تمتصّ الحفر المياه المختزنة في طبقات التربة الأكثر ارتفاعًا، ما يؤدّي إلى جفاف جذور شجر الزيتون المحيط بها. وجرت محاولاتٌ عدّةٌ لإعادة تأهيل الأرض،

مثل ردم الحفر بالركام وحطام المباني من القرى المجاورة، لكن الكميات لم تكن كافيةً لملئها تمامًا. بالإضافة إلى ذلك، فشلت محاولات تصريف المياه المخزّنة في الحفر، إذ تجاوز عمق الحفر مستوى أنظمة التصريف المتوفّرة. واستُخدمَت بعض الحفر كمكبّات للنفايات غير المعالجة، وبرز اقتراحٌ بالتعاقد مع شركة سوكلين الخاصة لإدارة النفايات لوضع مخططٍ لمطمر سمادٍ كان إنجازه ليتطلّب ثلاث سنوات، لكن ذلك الاقتراح لم يبصر النور.
من جهةٍ أخرى، يشكّل المرض الفطري "عين الطاووس" الذي انتشر في السهل نتيجة ازدياد الرطوبة أزمةً جدّية ومتكرّرة، بالإضافة إلى تدهور نوعية الأراضي التي يفتقد أصحابها إلى الإرشاد اللازم بشأن كيفية استعادة إنتاجيتها وتقرير نوع المزروعات المناسبة لها.[الملحق: 1.4.11 خريطة انتشار مرض عين الطاووس]. وفي وقتٍ سمحت فيه تلك الحفر نفسها بنشاطاتٍ جديدةٍ ومبادراتٍ صغيرة النطاق، ما زال الكثير منها مضرًا بالزراعة القائمة أو غير مفيدٍ لاستخداماتٍ جديدة. وكانت تربية المواشي غائبةً عن السهل فيما مضى، لكنها تسبّبت بأذًى للمحاصيل لدى إدخالها إلى السهل. وتضمّنت المشاريع الزراعية الفردية زراعة الأفوكادو والتفاح والبصل، وإعادة زراعة اللوز وتربية النحل. لكن أوقف العمل بالكثير من تلك المشاريع. أما الاستخدامات الأخرى، فتتضمّن افتتاح مشروعٍ مختصٍ بركوب الخيل في أميون، وبناء تجمعٍ سكني في بطرام حيث عمدت الأسر المهجّرة من الضنّية عام ١٩٨٤ إلى شراء الأراضي التي حُفرَت سابقًا بغرض استخراج الصلصال. هذا الموئل الجديد أنتج نباتاتٍ جديدةً أيضًا حملتها معها الطيور المهاجِرة التي جذبتها المياه المتجمّعة في الحفر[1]. كذلك ظهر صيد البط كنشاطٍ جديدٍ في السهل. [الملحقات: 1.2.10 استخدامات بعض الأراضي في سهل الكورة الأوسط وحوله/ 1.4.10 خريطة أنواع التربة في سهل الكورة الاوسط (1970)/ 5.9 خريطة معدل المتساقطات السنوية في لبنان 2012].

<u>تاريخ التخطيط وتحدّياته</u>
قبل ستينات القرن الماضي، لم تخضع المنطقة إلى تنظيمات استخدام الأراضي، إذ كانت طبيعة الأرض وخصائص التربة وحدها تقرّر كيفية استثمار المالكين لأراضيهم. وفي وقتٍ لا تزال فيه بشمزّين وبطرام غير خاضعةٍ للتخطيط حتى اليوم (راجع/ي الدراسة FF1)، جرى تخطيط أميون للمرة الأولى عام ١٩٦٨ بموجب المرسوم ١٩٦٨\٩٣١١ الصادر عن المديرية العامة للتنظيم المدني، والذي حدّد المناطق السكنية والتجارية على طول طريق أميون – كفرحزير الرئيس، وصنّف ما تبقّى من البلدة "مناطق تمدّد" أولى وثانية وثالثة – على الرغم من استخدامها الزراعي لعقود – ما سمح بالتوسّع العمراني فيها لاحقًا.
وكان هذا التصنيف في حد ذاته إشكاليًا. ففي واقع الأمر، شهد شمال لبنان تحولًا نحو "لامركزيةٍ جغرافيةٍ" في خلال الحرب الأهلية، ما أدّى إلى تعزيز مكانة أميون كمركزٍ إداري لقضاء الكورة. بالتالي، عرفت البلدة نموًا عمرانيًا مرتبطًا بالتوسع السكاني في منطقتَي التوسّع الأولى والثانية. ولحسن الحظ، أدّى ذلك عن غير قصدٍ إلى حفظ الإنتاجية الزراعية في معظم أراضي منطقة التوسّع الثالثة (E) قبل أن تباشر مقالع استخراج الصلصال عملها في المنطقة والبلدات المجاوِرة لها.

في عام ١٩٩٥، صدر تصميم توجيهي جديدة لأميون بموجب المرسوم رقم ٦٧٤٣ حدّدت مناطق إضافية كمناطق متعدّدة الاستخدامات (سكنية، تجارية وسياحية) ومخصّصة للسكن الخاص. كذلك لوحظ ضعف الحماية للأراضي الزراعية القائمة نتيجة تحويل "منطقة التوسع الثالثة (E)" إلى "أرضٍ زراعية" بالاسم فقط، على الرغم من أن عوامل الاستثمار ظلّت على ما هي عليه وفقًا للمرسوم ١٩٦٨\٩٣١١. وعلى امتداد السنوات اللاحقة، اضطرت بلدية أميون إلى الكفاح من أجل الحصول على موافقةٍ على مقترحها الخاص لخطة تقسيم المناطق والإرشاد العام، إذ أبدت المديرية العامة للتنظيم المدني معارضةً شديدةً لها. وتضمّن المقترح منع البناء في حقول الفاكهة والزيتون، وتشجيع البناء بدلًا من ذلك في الأراضي الصخرية والهضاب المطلّة على تلك الحقول.

وفي عام ٢٠٠٢، استجابت المديرية العامة للتنظيم المدني لمخاوف البلدية وأصدرت المرسوم رقم ٨١٣١ الذي خفّض عامل الاستثمار في المنطقة الزراعية إلى حدّه أدنى (كما أضاف تصنيف منطقةٍ سياحيةٍ وأخرى أثرية، في حين تستمر التنقيبات الأثرية في المنطقة لغاية اليوم).
[الملحق 4.12 مشروع لبنان الشمالي - NOLEP].
ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف النقاشات في أميون مدفوعةً بانخفاض إنتاجية مزارع الزيتون وأسعار الأراضي الزراعية المنخفضة مقارنةً بالمناطق السكنية/ التجارية. نتيجةً لذلك، بدأ غالبية أصحاب الأراضي الزراعية في السهل بالضغط من أجل تعديل التصميم التوجيهي الصادر عام ٢٠٠٢، وتحديدًا لجهة زيادة عوامل استثمار الأراضي الواقعة ضمن المنطقة المصنّفة زراعية.
اليوم، ما زال التصميم التوجيهي الأخير يتضمّن تنظيمات التخطيط وتصنيف الأراضي في أميون، بينما تظلّ بطرام غير خاضعةٍ للتخطيط، وبشمزّين عرضةً للتخطيط العشوائي والتوسّع العمراني غير المدروس على حساب الأراضي الزراعية. ويعود ذلك إلى أن القرارَين رقم ٢٠١١\٣١ و٢٠١٢\١١ الصادرَين عن المديرية العامة للتنظيم المدني لم يُستتبعا بمرسومٍ ضمن المهلة القانونية، ما يجعلهما من حيث المبدأ باطلَين وعديمَي الفعالية.

الملحقات:
1.1.3 التصاميم التوجيهية الصادرة لسهل الكورة الأوسط (أميون، بشمزين وبطرام)
1.2.14 خريطة تصنيف الأراضي الحالية في سهل الكورة الأوسط
4.12 مشروع لبنان الشمالي - NOLEP

- **الإشكالية الحالية**

اليوم، تواجه الإمكانية الإنتاجية للسهل تهديدًا متمثلًا بتراجع الإنتاجية فيه، بالإضافة إلى تحدِّيات مرتبطةٍ بالقطاع الزراعي عمومًا. لذلك، تبحث المسابقة عن مقترحاتٍ تطرح خططًا خاصةً بالموقع وتحاكي في الوقت عينه رؤيةً أكبر، مع لحظ النطاقَين المحلّي والوطني في آنٍ معًا.

<u>السياسات الزراعية على المستوى الوطني</u>
لطالما كان المزارعون الصغار الفئة الأكثر تأثرًا بالتحدّيات التي تواجه القطاع الزراعي في السهل. ففيما مضى، كان يمكن لزراعة الزيتون[2] تأمين الجزء الأكبر من مدخول الأسرة. أما اليوم، فبات المزارعون يعتبرون الزراعة عبئًا عليهم. وإلى جانب التحدّيات المباشرة المذكورة أعلاه، تتأثر إمكانية السهل على نحوٍ واضحٍ بغياب الدعم أو عدم فعالية المؤسّسات والهيئات الحاكمة في إرساء التعاون بين المزارعين، معطوفةً على التنظيمات والسياسات التي تمنح الأفضلية للقطاعات الاقتصادية الأخرى على حساب الزراعة.
وأثرت الاتفاقيات التجارية[3] منذ التسعينات في طبيعة الطلب في السوق المحلّية: إذ سُمح للزيت المستورد بأسعارٍ أرخص بمنافسة الزيت المُنتج محليًا، وتقلّص حجم الصادرات بسبب غياب التنظيمات التي تضمن الالتزام بالمعايير الغذائية المفروضة في دولٍ أخرى.
من جهةٍ أخرى، حمت التنظيمات التجارية مصالح معامل الإسمنت عن طريق إرساء الاحتكار المحلّي والحدّ من استيراد الإسمنت، ما حافظ على أسعارٍ محلّية مرتفعةٍ جدًا مقارنةً بالسوق العالمية، كما سمح بالتدمير المُمنهج للبيئة. [الملحق: 3.1 تحوّل أرض الكورة من مورد خصب إلى مادة أولية لشركات الإسمنت].
بالتزامن مع ذلك، أخذ المزارعون اللبنانيون ينكفئون عن العمل في الأرض ويتجهون إلى فرص عملٍ بديلةٍ تقدّم ضماناتٍ اجتماعيةً كالالتحاق بالقوى المسلّحة الوطنية أو البحث عن وظائف في قطاعاتٍ أخرى. اليوم، يشكّل العمال السوريّون القوى العاملة الأساسية في القطاع الزراعي في الكورة، على الرغم من تلقّيهم أجورًا منخفضةً جدًا. وعلى أيّ حالٍ، فإنّ كلفة الإنتاج التي يتحمّلها المزارعون الصغار تتجاوز كلفة المبيع، ما يمنعهم من جني الأرباح أو حتى معادلة الكلفتَين أحيانًا.

وعلى الرغم من كثرة التعاونيات الزراعية، تعتبرها المجتمعات الزراعية المحلّية إما غير فعالةٍ أو فاسدة. ويزعم بعض المزارعين أن عدد تلك التعاونيات وحده يؤدّي إلى نتائج عكسيةٍ ويعيق أيّ تعاونٍ فعلي بين المزارعين ويعرقل قدرتهم على امتلاك أيّ قوةٍ سياسية. ويمكن للتعاونيات الفعالة تقديم الإرشاد الزراعي والأدوات اللازمة لدعم المزارعين. [الملحق: 4.11 قانون التعاونيات].

إعادة تعريف الإنتاجية في السهل

منذ عام ١٩٦٧، فرضت الحُفر على السهل تغييراتٍ بيئيةً جذريةً ففاقمت التحدّيات التي يواجهها القطاع الزراعي في المنطقة. وعلى الرغم من تزايد الطلب على زيت الزيتون في السنوات الماضية واكتساب الزيت اللبناني سمعةً عالمية، تزداد معاناة مزارعي الكورة مع محصول الزيتون. وبرزت محاولاتٌ عدةٌ قادتها الأجيال الجديدة لتنويع الإنتاج في السهل الأوسط وتكييف الزراعات مع موئل المستنقعات الجديد، لكن تلك المبادرات لم تتسم بالاستدامة.

بناءً عليه، تتطلّب هذه الحالة سيناريوهاتٍ ونماذج تلحظ السلسلة القيميّة للزراعة وتبني على القدرات المحلّية لخلق فرص الحياة والعيش في المنطقة.

- **الأطراف المعنية**

تحدّد المسابقة الأطراف المعنية في الموقع ت على النحو التالي:

الفئات المتضرّرة:

- المزارعون الذين يعتمدون على زراعة شجر الزيتون.
- مالكو الأراضي الزراعية في السهل.
- مالكو معاصر زيت الزيتون.
- مالكو معامل صابون زيت الزيتون والمنتجات ذات الصلة.
- التعاونيات الزراعية في الكورة.

صانعو القرار:

- اتحاد بلديات الكورة.
- البلديات المعنية: أميون، بشمزّين وبطرام.
- مجلس إنماء الكورة.
- مالكو الأراضي الواقعة في محيط الحُفر.
- المهنيّون/ات العاملون/ات في الحقول ذات الصلة: الزراعة، الاقتصاد، المناظر الطبيعية، التخطيط، إلخ.

[الملحقات: 1.3.2 خريطة علاقات الأطراف المعنية بقطاع الإسمنت/ 3.6 حراكات أهل الكورة دفاعًا عنها وعنهم].

الملحقات المرتبطة بالموقع ت:

1.4.4 خريطة أميون العقارية (أوتوكاد).
1.4.5 خريطة بشمزّين العقارية (أوتوكاد).
6.1 المراجع.
1.4.19 أميون بشمزّين - خريطة طوبوغرافية 1960
1.4.20 أميون بشمزّين - خريطة جيولوجية 1960

[١] Wikiwand.com

[٢] كان أحد المزارعين يملك مئة ألف م٢ من الأراضي المتفرّقة التي كانت تضمّ حوالي عشرين شجرة في كل ألف م٢، وكان يُنتج بين ٦٠٠ و٧٠٠ تنكةٍ من زيت الزيتون. اليوم، يستخرج الرجل بالكاد ١٠٠ تنكة. وكان سعر التنكة يتراوح بين ١٠٠$ و١٥٠$، أما في السنوات الأخيرة فبلغ ١٨٠$.

[٣] منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا).
اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (المديرية العامة للجمارك اللبنانية).
الانسحاب من اتفاقية التيسير العربية... للسياسة وزنها (المدن).

٣. متطلبات وشروط المسابقة

٣.١.البنية ومشاورات لجنة التحكيم

٣.١.١. الجهة المنظّمة للمسابقة وداعميها
تُنظّم المسابقة بالتعاون بين استوديو أشغال عامة ونقابة المهندسين والمعماريّين في بيروت وطرابلس، وبرعاية اتحاد بلديات الكورة. هذا التحالف بين الكيانات الثلاثة، والمُشار إليه أدناه بـ"الجهة المنظِّمة"، هو الطرف المنظِّم للمسابقة والمانح لجائزتها.

٣.١.١.١. اللجنة التوجيهية
شكّلت الجهة المنظِّمة لجنةً توجيهيةً لوضع ملخّص المسابقة والإشراف على محتواها بشكلٍ عام. تعمل هذه اللجنة على أساسٍ طوعي، وتتضمّن مهامها:

- ترشيح أعضاء لجنة التحكيم؛
- وضع لائحةٍ بمعايير التقييم المقترحة بغرض تسهيل عمل أعضاء لجنة التحكيم؛
- الاجتماع بأعضاء لجنة التحكيم قبل جلسات المشاورات لتبادل الأفكار بشأن تحدّيات المسابقة؛
- السعي إلى تأمين دعم الأعضاء والمؤسّسات الأساسية في المجتمع من أجل رعاية و/أو تأييد المسابقة؛
- المشاركة في صياغة الإجابات على أسئلة المشارِكين/ات المتبارين/ات؛
- حضور مشاورات لجنة التحكيم كجهةٍ استشاريةٍ صامتةٍ لا تتمتّع بحق التصويت، من أجل تقديم النصيحة للجنة بشأن مسائل متنوعةٍ عندما يُطلب منها ذلك؛
- تقديم المشورة بشأن المعرض والمنشور.

تتألّف اللجنة التوجيهية من مهنيّين/ات متعدّدي/ات الاختصاصات ذوي خبرة في التخطيط، والهندسة المعمارية، وهندسة المناظر الطبيعية، والزراعة، والعلوم البيئية، والاقتصاد، والقانون والتواصل. ويتمتّع بعض هؤلاء بمعرفةٍ عميقةٍ بالمنطقة قيد الدرس، بينما ينتمي البعض الآخر إلى فريق الجهة المنظِّمة. فيما يلي أسماء أعضاء اللجنة التوجيهية:

تالا علاء الدين – مهندسة معمارية وباحثة مدينية *[أشغال عامة]*.
جيسيكا نجم – خبيرة في السلامة البيئية والتغيّر المناخي/ عالِمة *[مهنيّة مستقلّة]*.
حبيب دبس – مهندس معماري ومخطّط مديني *[Urbi]*.
رولا الخوري – مهندسة معمارية/ مخطّطة مدينية *[الجامعة اللبنانية الأميركية]*.
سهير عاصي مبسوط – مهندسة معمارية ، مصمّمة مدينية ومستشارة محترفة في إدارة المسابقات *[مهنيّة مستق]*.
سمر نجّار – عالِمة فيزياء/ باحثة/ ناشطة بيئية من الكورة *[مهنيّة مستقلّة]*.
صفية شمص – مهندسة مناظر طبيعية/ خبيرة مدينية *[أشغال عامة]*.
طلال درويش – مهندس زراعي/ عالم بيئة وتربة/ مدير أبحاث *[المجلس الوطني للبحوث العلمية]*.
عبير سقسوق – مهندسة معمارية ومخطّطة مدينية *[شريكة مؤسّسة في أشغال عامة]*.
علي شلق – مهندس زراعي/ خبير اقتصادي *[الجامعة الأميركية في بيروت]*.
لارا مدّاح – باحثة قانونية *[المفكرة القانونية]*.
موسى غنطوس – مهندس ميكانيكي/ خبير زراعي/ ناشط في الشأن العام في الكورة *[مهني مستقل]*.

مونيكا بصبوص – مهندسة معمارية ومحلّلة مكانية *[أشغال عامة]*.
نادين بكداش – مصمّمة بصريّة وباحثة مدينية *[شريكة مؤسّسة في أشغال عامة]*.
ياسر أبو نصر – مهندس معماري/ مهندس مناظر طبيعية/ مخطّط مناطق *[الجامعة الأميركية في بيروت]*.

** يمكن الاطلاع على السير الذاتية لأعضاء اللجنة التوجيهية على الموقع الإلكتروني للمسابقة:*
www.beyondcement.org

٣.١.١.٢. المستشارة المحترفة
عيّن استوديو أشغال عامة السيدة سهير عاصي مبسوط مستشارةً لتقديم التوجيه الاحترافي بشأن الإدارة الكلّية وتنفيذ المسابقة، بالإضافة إلى وضع متطلّبات المسابقة وشروطها.

٣.١.١.٣. منسّقة المسابقة
وظّفت الجهة المنظمة الآنسة صفية شمص (لغاية أيلول ٢٠١٩), ثمّ الآنسة تالا علاءالدين كمنسِّقة للمسابقة، ويُشار إليها أدناه بـ"المنسّقة". وترتكز مهمّتها على تنسيق نشاطات المسابقة وتعميم المعلومات اللازمة على المشارِكين/ات واللجنة التوجيهية وأعضاء لجنة التحكيم.
يمكن الاتصال بالمنسّقة عبر البريدَ الإلكترونيّ التاليَ : info@beyondcement.org

٣.١.٢. نوع المسابقة
هذه المسابقة هي "مسابقة أفكار" تصميمية أحاديّة المرحلة، مفتوحة للمهنيّين/ات والفرق والشركات والمؤسّسات الأكاديمية والطلاب متعدّدي/ات الاختصاصات من لبنان والعالم.

إنها دعوةٌ مفتوحةٌ لتقديم الرؤى والحلول واستراتيجيات المناصرة البديلة والجامِعة، والتي ستُعرَض في معرضٍ مفتوحٍ وتُنشر في منشورٍ لاحقًا. ستقوم لجنة التحكيم التي تضمّ خبراء محلّيين وعالميّين بمراجعة المشاريع المقدّمة واختيار عددٍ منها لتضمينها في المعرض والمنشور. ويهدف المعرض والمنشور إلى زيادة الوعي وإطلاق نقاشٍ عام قد يؤدّي إلى تشكيل تحالفاتٍ واسعةٍ للمناصرة من أجل تحقيق بيئةٍ جامِعةٍ وقابلةٍ للعيش فيها، من خلال خلق رؤىً وحلولٍ تنمويةٍ بديلةٍ لشكّا وبلدات الطوق الواقعة تحت تأثير السياسات العامة الإقصائية، والكوارث البيئية وغياب التخطيط. تمثّل هذه المسابقة منبرًا لنقاشٍ مفتوحٍ بشأن قضيةٍ بيئيةٍ ومدينيةٍ ملحّة على نطاق البلد ككل.

٣.١.٣. الأهلية
تطرح المسابقة مسائل تتطلّب مهاراتٍ في التخطيط المديني والبيئي والإيكولوجي والزراعي، وكذلك خبراتٍ في التصميم والعلوم الاجتماعية والاقتصاد والسياسات العامة. بالتالي، لا بد للفرق المشارِكة (سواء تكوّنت من طلابٍ أو مهنّيين/ات أو مزيجٍ من الفئتين) أن تتبع مقاربةً كلّية وتفكيرًا متعدّد الاختصاصات كي تنجح في مسعاها. ويُفضّل بالفرق أن تضمّ على الأقل فردًا يتمتع بخبرةٍ في حقل التصميم/ التخطيط (التصميم المديني، التخطيط، الهندسة المعمارية وهندسة المناظر الطبيعية)، وفردًا مختصًا في حقل العلوم البيئية والإيكولوجية. ويُفضّل أن تضمّ الفرق أيضًا أعضاء من حقولٍ أخرى ذات صلةٍ بالعلوم الاجتماعية والسياسات الاقتصادية والعامة. وتحثّ الجهة المنظّمة الفرق على أن تضمّ على الأقل ممثّلًا واحدًا عن منطقة شكّا/ الكورة، بالإضافة إلى مختصّين في تخطيط سياقاتٍ مدينيةٍ مشابهةٍ من توجهاتٍ محلّية و/أو دوليةٍ مختلفة.
وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء الجهة المنظِّمة، واللجنة التوجيهية، ولجنة التحكيم، وأيًا من العاملين معهم و/أو أقربائهم وأي شخصٍ شارك في تحضير أو تنظيم المسابقة، لا يحق له/ا المشاركة في المسابقة أو مساعدة المشارِكين/ات فيها.

٣.١.٤. لجنة التحكيم*

تتألف لجنة التحكيم من عددٍ من الخبراء والمهنيّين/ات الذين سيعملون على أساسٍ طوعيٍ لتقييم المشاريع المقدّمة واختيار عددٍ منها لتُعرَض في المعرض وتُنشر في المنشور. فيما يلي أسماء أعضاء لجنة التحكيم:

راغد عاصي مدير تطوير البرامج الاجتماعية والمحلية *[برنامج الأمم المتحدة الإنمائي]*.
كريم بو كريم مهندس ميكانيكي رئيس اتحاد بلديات كورة.
رانيا غصن أستاذ مشارك في العمارة والعمران *[MIT]*.
كنج حمادة أستاذ مساعد في الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية *[الجامعة اللبنانية]*.
أديب كفوري أستاذ مساعد ، قسم علوم البيئة *[جامعة البلمند]* مستشار بيئي و عضو في لجنة البيئة *[شكا / الكورة]*.
كارلا خاطر باحث مشارك [المجلس الوطني للبحوث العلمية] – خبيرة في إدارة النظم الإيكولوجية وإعادة تأهيل المناظر الطبيعية.
جاله مخزومي مهندسة معمارية متخصّصة في مجال التصميم البيئي والتخطيط الإيكولوجي./ رئيسة جمعية المناظر الطبيعية اللبنانية *[مستشارة مستقلة]*.
بسّام زيادة مهندس كهرباء - نقيب المهندسين في الشمال.
نزار صاغية محامي ، مؤسس مشارك والمدير التنفيذي *[المفكّرة القانونية]*.
جاد تابت مهندس معماري- نقيب المهندسين في بيروت.

يجب أن تتم موافقة أعضاء هيئة المحلفين على اتفاق لجنة التحكيم للمسابقة وتوقيعه [الملحق 8 اتّفاق لجنة التحكيم].

* *يمكن الاطلاع على السير الذاتية لأعضاء لجنة التحكيم على الموقع الإلكتروني للمسابقة*
www.beyondcement.org

٣.١.٥.الجائزة

تمثّل المسابقة نقطة انطلاقٍ لوضع رؤًى ترتكز على تحالفاتٍ أوسع وعلى استراتيجية مناصرةٍ تهدف إلى تحقيق بيئاتٍ جامِعةٍ ومستدامةٍ وقابلةٍ للعيش فيها.
ستقوم لجنة التحكيم بتقييم المشاريع المقدّمة واختيار عددٍ منها لتضمينها في المعرض والمنشور. ويهدف المعرض والمنشور إلى زيادة الوعي وإطلاق نقاشٍ عامٍ يروّج لرؤىً وحلولٍ بديلةٍ تكون لها تبِعاتٌ على المستوى الوطني بما يتجاوز المنطقة المعنية بالمسابقة.
يحوز الفائزون/ات بالمسابقة على جائزةٍ نقديةٍ وشهادات إنجازٍ وتقدير، بالإضافة إلى تضمين المشاريع المشارِكة في المعرض والمنشور. على أن تقرّر لجنة التحكيم كيفية توزيع الجائزةٍ النقديةٍ على الفائزين/ات.

٣.١.٦. معايير التقييم

سوف يتم اختيار المخطط/ات الفائز/ة بناءً على مدى مطابقته/ها للمتطلبات المحدّدة في ملخص المسابقة هذا وفي الملحق الذي سيُضاف إليه لاحقًا بعد مرحلة الأسئلة والأجوبة.
تحثّ الجهة المنظِّمة المشارِكين/ات على استكشاف وتقديم تصاميم مبتكرةٍ وخلاقةٍ وحساسةٍ تستجيب على أفضل نحوٍ لحاجات التنمية المدينية على مستوى المنطقة والموقع المحدّد، وتلتزم بلمتطلبات المسابقة. كذلك نحثّ المشارِكين/ات على التفكّر في الجانب القانوني والسياساتي واقتراح حلولٍ بديلةٍ ممكنةٍ مؤاتيةٍ لفتح نقاشٍ بنّاء يدعم الإصلاحات القانونية الضرورية.

فيما يلي لائحةٌ بالمعايير التي ستعتمدها لجنة التحكيم لتقييم المشاريع المقدّمة، بالإضافة إلى عوامل أخرى تقرّرها اللجنة:

- الاستجابة للفرص والتحدّيات الرئيسة التي تواجه شكّا وبلدات الطوق، كما للأهداف العامة لهذه المسابقة.
- التناغم بين الرؤية العامة واستراتيجيات التدخل المقترحة على مستوى الموقع.
- الحلول القابلة للتطبيق والتي تمتاز بقدرةٍ تحويليةٍ على مستوى الموقع والمنطقة والبلد ككل.
- حساسية المشروع تجاه السياق المديني والإيكولوجي ومدى ملاءمته لنموٍ مستدامٍ في المستقبل.
- إمكانية تكرار الحلول المطروحة في مواقع أخرى تواجه تحدِّيات مماثلةً في لبنانٍ.
- ملاءمة الآلية القانونية وأدوات التخطيط والتنفيذ التي تدعم استراتيجيات التصميم المطروحة.
- التفكّر الدقيق في السياسات العامة الوطنية الحالية وطرح التوصيات الرامية إلى تحسينها.
- صلابة ووضوح استراتيجية المناصرة المطروحة.
- تعدّد الاختصاصات في بنية الفريق ومقاربته للمشروع.
- صلابة المشروع ووضوحه وشموليته بشكلٍ عام.

٣.١.٧. الإطار الزمني

أ. الجدول الزمني

فيما يلي التواريخ المحدّدة لكلٍ من المحطات الأساسية في المسابقة:

التاريخ	النشاط
الإثنين، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩	الإطلاق الرسمي للمسابقة البدء بالتسجيل نشر ملخص المسابقة على الموقع الإلكتروني
الإثنين، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩	فعالية إطلاق المسابقة في نقابة المهندسين والمعماريّين – بيروت*
الثلاثاء، ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩	فعالية إطلاق المسابقة في نقابة المهندسين والمعماريّين – الشمال*
الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	انتهاء مهلة التسجيل
الجمعة، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩	انتهاء مهلة طرح الأسئلة
الجمعة، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩	تقديم الأجوبة النهائية على الأسئلة المطروحة
الجمعة، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠	الموعد النهائي لتسليم المشاريع المشارِكة

آذار/ مارس ٢٠٢٠	مشاورات لجنة التحكيم*
آذار/ مارس ٢٠٢٠	الإعلان عن المشاريع المتأهلة إلى المرحلة النهائية/ مؤتمر صحافي*
آذار/ مارس – نيسان/ أبريل ٢٠٢٠	المنشور، المعرض والمؤتمر*

* قد يتم تغيير و/أو تأكيد الموعد والتوقيت المحدّدين في وقتٍ لاحق.

ب. الوصف المفصّل لأنشطة المسابقة

ب ١. إطلاق المسابقة والتسجيل

تنطلق المسابقة رسميًا يوم الإثنين في ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، وهو أيضًا يوم فتح باب التسجيل رسميًا ونشر النسخة الإلكترونية من ملخص المسابقة على الموقع الإلكتروني حيث يمكن تحميلها. لن تتوفر أي نسخٍ ورقيةٍ من الملخص. ينبغي بالأفراد والفرق والشركات الراغبة بالمشاركة في المسابقة استكمال التسجيل على الموقع الإلكتروني قبل انتهاء موعد التسجيل يوم الثلاثاء في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩.

سوف تُنظّم فعاليّتين/ مؤتمرين صحافيّين لإطلاق المسابقة والإعلان عنها والإجابة على أسئلة وسائل الإعلام خلال يومين متتاليين::

- الإثنين في ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ في نقابة المهندسين والمعماريّين في بيروت.
- الثلاثاء ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ في نقابة المهندسين والمعماريّين في الشمال (طرابلس).

ب ٢. التسجيل

يُغلق باب التسجيل في المسابقة يوم الثلاثاء في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ في تمام الساعة ٥ مساءً بتوقيت بيروت. يُتوقع أن تضمّ الفرق المسجّلة خبراتٍ متعدّدة الاختصاصات كما هو واردٌ في فقرة الأهلية أعلاه (راجع/ي الفقرة 3.1.3).

ب ٣. مرحلة الأسئلة والأجوبة

سوف يُتاح للفرق المسجّلة التواصل مع الجهة المنظِّمة لطرح الأسئلة والاستفسارات اعتبارًا من تاريخ فتح باب التسجيل يوم الإثنين في ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩. ينبغي أن توجّه كافة المراسلات بشأن المسابقة (بالإنكليزية أو العربية) كتابةً إلى المنسّقة. الموعد النهائي لطرح الأسئلة هو يوم الجمعة في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، ولن يُنظر في أيّ أسئلةٍ تُرسل بعد ذلك التاريخ. على الاستفسارات المتعلّقة بفقراتٍ معينةٍ من ملخص المسابقة أن تتضمّن إشارةً إلى الفقرة موضوع الاستفسار.

ينبغي إرسال كافة الأسئلة إلى المنسّقة عبر البريد الإلكتروني التالي: info@beyondcement.org

ب ٤. الإجابة على الأسئلة

سوف تُعلِم المنسّقة المشارِكين/ات بتلقّي أسئلتهم ومن ثم ستجيب على كلٍ منها كتابةً ضمن المهلة الزمنية المحدّدة. ستُجمَع كافة الأسئلة والأجوبة في موجزٍ يُوزّع على كلّ المشارِكين/ات عبر البريد والموقع الإلكترونيّين عند انتهاء موعد مرحلة الأسئلة والأجوبة يوم الجمعة في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩. وسيُعدّ هذا الموجز ملحقًا يُضاف إلى ملخص المسابقة، ويغدو بالتالي جزءًا أساسيًا ومُلزِمًا منها.

ب ٥. تسليم المقترحات

الموعد النهائي لتسليم المقترحات هو الجمعة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠ في تمام الساعة ٤ مساءً بتوقيت بيروت. يُمكن تسليم المقترحات باليد أو عبر خدمة البريد السريع لضمان التوصيل الفوري. بالنسبة للمقترحات المُرسَلة بالبريد، يجب ختمها وإرسالها بالبريد السريع في موعدٍ أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠ .

على المشارِكين/ات تحمّل كافة تكاليف البريد والشحن والتأمين، وضمان إيصال مقترحهم في الوقت المحدّد. لن تتحمّل الجهة المنظمة أيّ مسؤوليةٍ عن التأخير الناجم عن خدمة البريد، أو عن أيّ ضررٍ أو فقدانٍ ناتجٍ عن عملية الإرسال في البريد أو الشحن. ينبغي بالطرد الحاوي للمقترح أن يراعي تدبير المجهولية (راجع/ي الفقرة 3.3.2). سوف تُعمّم الإرشادات المفصّلة بشأن عملية التسليم (الوسم، عنوان التسليم، إلخ.) على المشارِكين/ات في وقتٍ لاحق.

ب ٦. مشاورات لجنة التحكيم

تجتمع لجنة التحكيم خلال آذار/ مارس ٢٠٢٠ في نقابة المهندسين والمعماريّين في بيروت لتقييم المقترحات المقدّمة، وقد تمتد المشاورات ليوم أو أكثر في حال الحاجة إلى ذلك. سوف يُعلن عن أي تغييرٍ قد يطرأ على تاريخ عقد المشاورات في وقتٍ لاحق.

سوف يُوثّق قرار اللجنة في "تقرير لجنة التحكيم" الذي سيوقّعه كافة أعضائها.

ب٧. الإعلان عن المشاريع المتأهلة إلى المرحلة النهائية/ مؤتمر صحافي سوف تُعلِم الجهة المنظِّمة المشارِكين/ات بنتائج المسابقة وتزوّدهم بتقرير لجنة التحكيم. وسيتمّ الإعلان عن المقترحات المُختارة وتقرير اللجنة في مؤتمرٍ صحافي تعقده الجهة المنظمة خلال آذار/ مارس ٢٠٢٠*. كذلك سيُنشر تقرير لجنة التحكيم على الموقع الإلكتروني للمسابقة.

* سيتم تأكيد التوقيت المحدّد والإعلان عنه في وقتٍ لاحق.

ب ٨. المنشور، المعرض والمؤتمر

بعد إعلان نتائج مشاورات لجنة التحكيم، ستوثّق الجهة المنظِّمة نتاج المسابقة في منشورٍ خاص، كما ستعقد مؤتمرًا صحافيًا وتنظّم معرضًا مفتوحًا للعموم يضمّ المشاريع المشارِكة. ويهدف ذلك إلى إشراك المجتمع الأكبر (بما في ذلك المجتمع المحلّي، والمهنيّين والمسؤولين الحكوميّين المهتمّين، إلخ.) في عملية تصوّر الحلول، واستشراف آرائهم من أجل توجيه الاستراتيجيات التنموية والسياسات العامة في المستقبل بما يتناغم مع الحلول والرؤى البديلة المقترحة. بعد ذلك، سيُنظّم معرضٌ متنقّل وستُعرض المقترحات المُختارة في أماكن وفعالياتٍ عدّة بهدف زيادة الوعي العام. ستُعلن الجهة المنظِّمة عن المكان والزمان المُحدّدين في وقتٍ لاحق.

٣.٢.متطلبات التسليم

تلتمس المسابقة حلولًا فعالةً ورؤًى بديلةً تتّسم بالابتكار والحساسية والشمولية وترتكز على مبادئ التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحكمها مبادئ العدالة الاجتماعية بدلًا من المصالح الاقتصادية الضيقة. وتهدف المسابقة إلى توظيف ذلك النتاج كأداة مناصرةٍ لنشر الوعي العام وتحقيق تحولٍ فعليٍ في المواقع المعنيّة، كما على صعيد المنطقة والبلاد.

وكما يوضح الملخص أعلاه، يُطلب من المشارِكين/ات صياغة مقترحاتهم عن طريق معالجة ثلاثة مكوِّنات رئيسةٍ مترابطةٍ هي:

١. على نطاق المنطقة: **رؤية عامة** تغطّي المواقع الثلاثة.
٢. على نطاق الموقع (إختيار موقعٌ واحدٌ من المواقع الثلاثة): **حلولٌ واستراتيجياتٌ للتدخل** على أيّ نطاقٍ ضمن إطار الموقع المختار. ويمكن للتدخل على نطاق الموقع أن يتضمن رؤيةً للموقع، وتوصياتٍ للسياسات، وتدخلًا تصميميًا/ مكانيًا، وخطةً تنمويةً وبرنامجًا أو كل تلك العناصر مجتمِعة.
٣. على أيٍ من النطاقَين أعلاه: **استراتيجية مناصرةٍ** تمتدّ على نطاق الموقع، أو المنطقة أو البلد ككل.

ويُتوقع من المقترحات أن تتضمّن تشكيلاتٍ مكانية و/أو تمثيلاتٍ غرافيكية، بالإضافة إلى سياساتٍ مؤسِّسية واقتصاديةٍ وبيئيةٍ ومدينية، وطروحاتٍ قادرة على تحقيق التوازن بين الحاجات الاجتماعية والبيئية والقانونية والاقتصادية. ونحثّ المشارِكين/ات على تقديم دراسات حالاتٍ من سياقاتٍ وتحدِّيات مشابهة، إذ قد يدعم ذلك الأفكار والخطط المطروحة.

٣.٢.١. لائحة بالنواتج المطلوبة

ينبغي بالمشارِكين/ات تسليم نسخةٍ ورقيةٍ من كلٍ من المواد التالية:
١. ملخص تنفيذي، على ألا يتجاوز 500 كلمة؛
٢. بيان الرؤية، على ألا يتجاوز 1500 كلمة؛
٣. ثلاثة ألواحٍ من حجم A1 أفقية الاتجاه (landscape orientation) لعرض التمثيل البصري والغرافيكي للمقترحات و/أو البيانات.

بالإضافة إلى ذلك، على المشارِكين/ات تضمين نسخةٍ ورقيةٍ من النماذج التالية:

٤. نسخة معبّأة من **نموذج التسليم** (سيتم إرسال هذا النموذج إلى المشاركين في مرحلة لاحقة))؛
٥. نموذج التعريف بهويّات المشارِكين/ات في **مغلَّفٍ مختومٍ** وفقًا للإرشادات الواردة في فقرة المجهولية أدناه (الفقرة **٢.٣.٣**).
(سيتم إرسال هذا النموذج إلى المشاركين في مرحلة لاحقة).
وأخيرًا:
٦. قرصٌ مدمج CD-ROM يحوي نسخًا رقميةً من المواد ١، ٢، ٣ و٤ الواردة أعلاه.

٣.٢.٢. إرشادات إضافية وتفصيلية

يمكن للنصوص أن تكون إما بالعربية أو بالإنكليزية.
يجدر بكافة المقترحات أن تظلّ مجهولة، ولا يُسمح بظهور أيّ إشارةٍ إلى هوية المشارِك/ة على أيٍّ من الوثائق المقدّمة.
راجع/ي الفقرة 3.3.2 أدناه للمزيد من المعلومات بشأن قواعد وتدابير المجهولية الواجب اتباعها.

١ .٢ .٢ .٣ *الملخص التنفيذي*

ينبغي بالمشارِكين/ات تلخيص مقترحهم في نصٍ من ٥٠٠ كلمةٍ يغطّي المكوّنات الثلاثة المطلوبة والمحدّدة أعلاه. يجدر بهذا النص أن يقدّم تعريفًا سريعًا بالمقترح، وسيُستخدَم في المعرض والمنشور لاحقًا.

٢ .٢ .٢ .٣ بيان الرؤية

يهدف بيان الرؤية إلى تجميع (ضمن ١٥٠٠ كلمة) المبادئ والمقاصد التي يرمي إليها المشارِكون/ات في معالجتهم المسائل المطروحة في هذا الملخص كما في ورقة الأجوبة والأسئلة، أو غيرها من الوثائق والمعلومات التي ستعمّمها الجهة المنظِّمة كملحقات. ويجب أن يتضمّن البيان التدخل المقترح مُصاغًا على نحوٍ يتناول المكوّنات الثلاثة الواردة أعلاه، وأن يقدّم إطار عملٍ مؤسّسي وآلية تنفيذٍ واضحةً وفقًا لطبيعة الحلول والرؤية المقترحة، بما في ذلك إطار العمل القانوني والصيغة و/أو التعديلات السياساتية المطروحة. بالإضافة إلى ذلك، يجدر بهذا البيان طرح سيرورةٍ واضحةٍ لتطبيق استراتيجية المناصرة الواردة في المقترح، كما عليه تناول المسائل التالية:

- الجهات والأطراف الواجب إشراكها؛
- تأثير المقترح لجهة أهداف المسابقة: كيف يمكن للرؤى والحلول المقترحة تحقيق واحدٍ أو أكثر من أهداف المسابقة؟

٣ .٢ .٢ .٣ ثلاثة ألواحٍ من حجم A1

سواء أتى المقترح بصيغة حلٍ تخطيطي أو تدخلٍ تصميمي، ينبغي بالمشارِكين/ات تقديم مشاريعهم بإستعمال عروض غرافيكية على ثلاثة ألواحٍ من حجم A1 أفقية الاتجاه ومركّبة على لوحات بولسترين من الوزن الخفيف (lightweight foam core boards) ومرتّبة على النحو التالي:

- لوحٌ واحدٌ من حجم A1 يبيّن العرض الغرافيكي **للرؤية العامة؛**
- لوحان من حجم A1 يبيّنان العرض الغرافيكي **لحلول واستراتيجيات التدخل على مستوى الموقع**.

أما بالنسبة إلى العرض الغرافيكي **لاستراتيجية المناصرة،** فيمكن تضمينه في أحد الألواح أو في ثلاثتها، وفقًا لخيار المشارِكين/ات.
وفي المقترحات التي تتضمّن حلولًا تخطيطيةً على مستوى الموقع، يُطلب إلى المشارِكين/ات تضمين مراجع واضحة لكل قانونٍ قيد الاستخدام. أما في المقترحات التي تضمّ تدخلًا تصميميًا، فنحثّ المشاركين/ات على تضمين خططٍ أو فقراتٍ أو أي رسوماتٍ ذات صلةٍ بمقياسٍ مناسبٍ يبيّن فكرة التصميم بوضوح، ويساعد لجنة التحكيم على فهم التفاصيل والتدخلات الفريدة التي يطرحها المقترح. ويجدر بكافة الرسومات الإشارة إلى جهة الشمال. كما يجدر بالرسومات متدرّجة المقاسات أن تتبع المقياس المتري وأن تتضمّن مقياسًا غرافيكيًا. كذلك ينبغي تسمية كافة الخطط والفقرات وإيراد مراجعها بوضوح.

٣.٣.الشروط والأحكام

٣.٣.١. اللغة الرسمية

يمكن للمشارِكين/ات تقديم مقترحاتهم إما بالإنكليزية أو بالعربية.

٣.٣.٢.المجهولية

بغرض ضمان موضوعية المسابقة ونزاهتها، ينبغي بكافة المقترحات المقدّمة أن تبقى مجهولة. وترتكز التدابير التي تتبعها الجهة المنظِّمة لضمان المجهولية على المادة ٧ من "المبادئ التوجيهية لدليل اتحاد الرابطات الدولية الخاص بمسابقات التصميم في الهندسة المعمارية والحقول ذات الصلة، ٢٠١٧"، والتي تنصّ على ما يلي:

"ينبغي تسليم كافة تصاميم المتبارين/ات وتقييمها والحكم عليها بمجهولية.
من الضروري الحفاظ على مجهولية المتبارين/ات حتى انتهاء المرحلة النهائية من التحكيم، بما فيه مصلحة المسابقة، ولا بد من اتخاذ تدابير صارمة من أجل ضمان احترام هذا المبدأ بدقّة. وينبغي أن تنصّ قواعد المسابقة على وجوب تسليم كافة الوثائق بمجهولية. ولا يجب أن يظهر بأيّ شكلٍ من الأشكال أيّ اسم أو شعارٍ أو غير ذلك من العلامات التي قد تشير إلى هوية المتباري/ة. ويجب ضمان المجهولية عن طريق الطلب إلى المتبارين/ات اختيار رمزٍ ألفبائي رقمي مؤلفٍ من أربعة أرقام + حرفَين، على سبيل المثال، ووضعه على ارتفاع سنتمترٍ واحدٍ في الزاوية العليا اليمنى من كل مخططٍ ووثيقةٍ مرفقةٍ بالمقترح المقدّم، بما في ذلك المغلف التعريفي (الذي يتضمّن هويات المتبارين/ات وبيانات الاتصال خاصّتهم). ولدى تلقّي المقترحات المقدّمة، يجب على المستشار/ة المهني/ة والتقني/ة تغطية تلك الرموز برقمٍ تسلسلي، ومن ثم تسجيل الرموز والأرقام التسلسلية العائدة إليها في سجلٍ يُحفظ في خزنةٍ حتى تتوصّل لجنة التحكيم إلى قرارٍ نهائي، وتختار الفائزين/ات ويوقّع أعضاؤها التقرير الرسمي ويرفعونه إلى الجهة المنظِّمة. كذلك يجب وضع المغلفات التعريفية الخاصة بالمتبارين/ات في خزنةٍ حتى الإعلان عن النتائج ورفع المجهولية".

إن عدم الالتزام بمتطلبات المجهولية سيؤدّي إلى إسقاط أهلية المقترح واستبعاده عن المسابقة.

٣.٣.٣. التواصل

يجب أن تتمّ كافة المراسلات بشأن المسابقة عن طريق المنسّقة عبر البريد الإلكتروني التالي:
info@beyondcement.org
لن يجري الرد على أي اتصالاتٍ هاتفية.
يُمنع على المشارِكين/ات تحت أيّ ظرفٍ الاتصال أو التواصل مع أعضاء الجهة المنظِّمة ولجنة التحكيم واللجنة التوجيهية بشأن أيّ مسألةٍ تتعلّق بالمسابقة طيلة فترة انعقادها. إن أيّ محاولةٍ لذلك ستؤدّي إلى إسقاط أهلية الفريق المشارِك واستبعاد مقترحه.

٣.٣.٤.الحفاظ على السرّية

يُنصح كافة المشارِكين/ات بالتكتم طيلة فترة المسابقة لضمان سرّية مقترحاتهم وكافة المعلومات المُعمّمة عليهم.

٣.٣.٥.ملكيّة المقترحات المشارِكة

لن تُعاد إلى المشارِكين/ات أيّ من المواد المسلّمة بما في ذلك الملخص التنفيذي، وبيان الرؤية، والألواح والقرص المدمج CD-ROM.

٣.٣.٦.تأليف وأصالة المقترحات المشارِكة

ينبغي بكافة المقترحات المقدّمة أن تكون نتاجًا أصليًا من عمل الفريق المشارِك. إن أيّ محتوًى منسوخٍ أو زائفٍ أو مسروقٍ سيؤدّي إلى إسقاط أهلية الفريق واستبعاده عن المسابقة.

٣.٣.٧.المعرض والمنشور والترويج

بتقديم مقترحاتهم إلى المسابقة، تمنح الفرق المشارِكة الجهةَ المنظِّمة حقّ عرض ونشر المقترحات بشكلٍ كاملٍ أو جزئيٍ في التقارير والكتب والمعارض ومواد المناصرة، على أن يُذكَر الفريق المؤلّف ويُمنح تقديرًا كاملًا في كل مرّة يُنشر فيها عمله.

٣.٣.٨.الموعد النهائي للتسليم

أيّ مقترحاتٍ تُسلّم بعد انقضاء الموعد النهائي المُحدّد في الفقرة **٧.١.٣** أعلاه سيجري استبعادها تلقائيًا.

٣.٣.٩.التغيّرات التي قد تطرأ على المسابقة

تحتفظ الجهة المنظِّمة بحقّ تغيير أو تعليق أو إلغاء قواعد المسابقة في أي مرحلةٍ من مراحلها في حال بروز الحاجة إلى ذلك لأيّ أسبابٍ خارجةٍ عن إرادتها، وبالتشاور مع أعضاء اللجنة التوجيهية.

٣.٣.١٠.طريقة التعامل مع النواتج

تلتزم الجهة المنظِّمة بالتعامل بعنايةٍ مع كافة الوثائق والمواد المقدّمة إلى المسابقة. الجهة المنظِّمة غير مسؤولةٍ عن أيّ ضررٍ قد يصيب النواتج في البريد أو في أثناء التصرّف بها.

٣.٣.١١.بند التعويض

لدى دخول المسابقة، يوافق المشارِكون/ات تلقائيًا على إبراء ذمّة الجهة المنظِّمة من أيّ مطالَباتٍ وخسائر وأضرارٍ ونفقاتٍ ومسؤولياتٍ قد تنتج عن مشاركتهم أو عن أيّ أنشطةٍ متعلِّقة بالمسابقة، بما فيها تلك التي قد تتأتى عن طرفٍ ثالثٍ نتيجة تقديم المشارِكين/ات مقترحاتهم. وفيما عدا الحالات التي يُذكر فيها الأمر صراحة، لا تدّعي الجهة المنظِّمة ولا تلتزم بتنفيذ أيٍ من المقترحات المقدّمة للمسابقة.

الملحقات

بالإضافة إلى الملاحق المشار إليها في النص أعلاه ، يتضمن ما يلي مواد أخرى ننصح المشاركين بالاطلاع عليها لأنها توفر معلومات مهمة متعلقة بالمواقع المحددة والمسابقة ككل.

1. الخرائط

1.1التصاميم التوجيهية

1.1.1 التصاميم التوجيهية الصادرة لبلدتَي شكّا والهري

A.1.1.2 التصاميم التوجيهية الصادرة لبلدة بدبهون

B.1.1.2 خريطة تصنيف الأراضي في بدبهون وفق القرار 18/2011

1.1.3 التصاميم التوجيهية الصادرة لسهل الكورة الأوسط (أميون، بشمزين وبطرام)

1.2 رسم الخرائط

1.2.1 استخدامات الأراضي سابقًا في المقلع وجواره
1.2.2 ملكية العقارات في مقلع بدبهون ومحيطه
1.2.3 سنوات شراء العقارات في مقلع بدبهون ومحيطه
1.2.4 شكّا والكورة - خريطة المعالم واستخدامات الأراضي
1.2.5 الخريطة الإجمالية لتصنيفات الأراضي الحالية في شكّا وجوارها الكوراني
1.2.6 تطور المنطقة الساحلية 1956 - 2018
1.2.7 مقارنة مواقع المقالع ومرسوم تنظيمها بتوصيات الخطة الشاملة لترتيب الأراضي
1.2.8 استخدامات بعض الأراضي على ساحل شكّا - الهري
1.2.9 استخدامات بعض الأراضي في مقلع بدبهون وحوله
1.2.10 استخدامات بعض الأراضي في سهل الكورة الأوسط وحوله
1.2.11 انفلاش مقلع بدبهون
1.2.12 انفلاش مقلع كفرحزير
1.2.13 خريطة تصنيف الأراضي الحالية في شكّا والهري
1.2.14 خريطة تصنيف الأراضي الحالية في سهل الكورة الأوسط

1.3 الرسوم البيانية

1.3.1 عملية ترخيص المقالع
1.3.2 خريطة علاقات الأطراف المعنية بقطاع الإسمنت
1.3.3 جدول زمني لتوسع عمل شركات الإسمنت

1.4. خرائط الأساس

1.4.1 خريطة المواقع
1.4.2 بدبهون - الخريطة العقارية
1.4.3 برغون - خرائط عقارية
1.4.4 خريطة أميون العقارية (أوتوكاد)
1.4.5 خريطة بشمزّين العقارية (أوتوكاد)
1.4.6صورة جوية تاريخية للكورة 1956
1.4.7 صورة جوية تاريخية للكورة 1962
1.4.8 خريطة اتحاد بلديات الكورة
1.4.9 خريطة الأقضية وبلدات الكورة
1.4.10 خريطة أنواع التربة في سهل الكورة الاوسط (1970)
1.4.11 خريطة انتشار مرض عين الطاووس
1.4.12 خريطة البلدات غير التابعة لبلديات
1.4.13 خرائط الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية
1.4.14 صورة جوية للمنطقة الساحلية 1956

1.4.15 صورة جوية للمنطقة الساحلية 1962
1.4.16 صورة جوية للمنطقة الساحلية 2018
1.4.17 بدبهون - صورة جوية 2017
1.4.18 السهل - صورة جوّية 2017
1.4.19 أميون بشمزّين - خريطة طوبوغرافية 1960
1.4.20 أميون بشمزّين - خريطة جيولوجية 1960
1.4.21 خريطة عقارية - شكّا (أوتوكاد
1.4.22 خريطة عقارية -الهري (أوتوكاد)
1.4.23 خريطة عامّة - شكّا/الهري - بدبهون
1.4.24 خريطة طوبوغرافية- شكّا/الهري - بدبهون

2. التوليفات

2.1 لمحة عامة عن عدد عمال الشركات وعيّنة عن المشاريع والنشاطات المُموّلة من قبل شركتَي الإسمنت في البلدات المتضرّرة
2.2 حالة الشاطئ: لمحة عامة عن التلوّث والصحة
2.3 حالة الشاطئ: لمحة عامة عن تنظيم وتصنيف الأراضي
2.4 سُبُل العيش وفرص العمل

3 . المقالات

3.1 تحوّل أرض الكورة من مورد خصب إلى مادة أولية لشركات الإسمنت
3.2 أن نقرأ خريطة المقالع في لبنان
3.3 المديرية العامة للتنظيم المُدني: عبثية الممارسة ما بين الخطة الشاملة والتصاميم التوجيهية والاستثناءات والقرارات
3.4 تقرير عالمي عن صناعة الإسمنت في لبنان (2016)
3.5 المفكرة القانونية عدد 58 الكورة
3.6 حراكات أهل الكورة دفاعًا عنها وعنهم
3.7 شكّا المسلوخة عن الكورة إداريًا: قاتلة أم مقتولة؟
3.8 هكذا نهشت شركات الإسمنت عناصر البيئة في الكورة
3.9 الهري جارة هولسيم، قصة حزينة في بلد يتخلى عن ناسه

4. الوثائق

4.1 رد شركة هولسيم على اتهامها بانتهاك قانون البيئة اللبناني رقم 444)2017(
4.2 إنتاج شركة الترابة الوطنية الحالي والمتوقع
4.3 وزارة البيئة - مسودة سياسة وطنية للمقالع 2019
4.4 قرار مجلس شورى الدولة الإعدادي الخاص ببدبهون رقم 2015:348-2016 شركة الترابة الوطنية vs الدولة - وزارة الأشغال العامة
4.5 أرشيف - ملصق - السهل
4.6 أرشيف - ملصق - زكرون

4.7 مرسوم ومخطط تنظيم المقالع 2009
4.8 قوانين
4.9 وزارة الزراعة - السياسة الوطنية للزراعة (2015 - 2019)
4.10 قانون حماية البيئة
4.11 قانون التعاونيات
4.12 مشروع لبنان الشمالي NoLeP

5. الدراسات

5.1 الأثر الصحي للمواد الجزيئية في الجو في شمال لبنان: من الدراسة الوبائية التجريبية إلى التحليل الفيزيو-كيميائي وتقييم أثر السموم (2017)
5.2 تقرير فني عن تلوّث الهواء في منطقة شكّا والجوار - بتكليف من النيابة العامة في الشمال (2002)
5.3 جودة الهواء والأثر الصحي لصناعة الإسمنت على المناطق الريفية الحضرية - دراسة أجراها الأستاذان في الجامعة اللبنانية الأميركية جبران كرم ومازن طبارة
5.4 دراسة التركيب الكيميائي غير العضوي للمواد الجزيئية في الجو في منطقة شكا، شمال لبنان (2009)
5.5 ورم الظهارة المتوسطة في لبنان: شهادة تغيير في علم الأوبئة (دراسة تظهر ارتباط التعرض للأسبستوس بظهور المرض في شكّا)
5.6 سلعاتا: تأثير الفوسفوجيبس وغيره من المخلفات السائلة على الميوفونا في منطقة البترون الساحلية (2008)
5.7 دراسة إعادة الغطاء النباتي وحصاد المياه في المقالع المهجورة في لبنان
5.8 الآثار البيئية للمقالع على الموارد الطبيعية في لبنان
5.9 خريطة معدل المتساقطات السنوية في لبنان 2012
5.10 استخدام الأدوات الاقتصادية لضبط تكاثر المقالع
5.11 دخل ونفقات الأسرة في الكورة 1953

6. الكتب

6.1 مراجع

7. الصور

7.1 صور المنطقة الساحلية
7.2 صور مقلع بدبهون
7.3 صور سهل الكورة الأوسط
7.4 بانوراما شكّا الهري وبلدات الطوق

8. اتفاقية لجنة التحكيم